A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.38
17 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)
ثم :	السيد الحضيري (نائب الرئيس)	(الجماهيرية العربية الليبية)
ثم :	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	(جزر القمر)
ثم :	السيد الحضيري (نائب الرئيس)	(الجماهيرية العربية الليبية)

برنامج العمل

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام [١٠] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61470 ٢٧٤٢ز (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في وقت مبكر من هذا الشهر عرضت على الجمعية العامة برنامجا مؤقتا للجلسات العامة لبقية شهر تشرين الاول/اكتوبر . وفيما يلي برنامج مؤقت لبعض بنود جدول الاعمال التي سينظر فيها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر والاسبوع الاول من كانون الاول/ديسمبر .

كما أعلن في وقت سابق ، ستجري الجمعية العامة يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة بشأن البند ٧٩ من جدول الاعمال "تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" .

وتنظر الجمعية العامة يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٨ من جدول الاعمال "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" وفي تقارير اللجنة الرابعة .

وفي صباح يوم الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية العامة البند ٣٢ من جدول الاعمال "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي" ؛ والبند ٣٦ من جدول الاعمال ، "الحالة في امريكا الوسطى : اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" .

وفي يوم الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بعد الظهر ويوم الاربعاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، ويوم الخميس ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٣ من جدول الاعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، والبند ٣٤ من جدول الاعمال "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" .

وفي يوم الاربعاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، تتناول الجمعية صباحا البند ٢٦ من جدول الاعمال ، "منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي" ، كما تتناول تقارير اللجنة السادسة .

وفي الاسبوع التالي ، ابتداء من بعد ظهر يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، تتناول الجمعية البند ٣٠ من جدول الاعمال ، "قضية فلسطين" .

وفي يوم الثلاثاء ، ١ كانون الاول/ديسمبر ، تتناول الجمعية بعد الظهر تقرير اللجنة الثانية عن البند ١٢ من جدول الاعمال ، "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

وفي يوم الاربعاء ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ، تتناول الجمعية بعد الظهر ، البند ٤٨ من جدول الاعمال ، "الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة" .

وفي يوم الخميس ٣ كانون الاول/ديسمبر ، وصباح الجمعة ، ٤ كانون الاول/ديسمبر ، تنظر الجمعية البند ٣٥ من جدول الاعمال ، "الحالة في الشرق الاوسط" .

هذا الجدول التقريبي الذي أعلنته للتو ، سيظهر في المحضر الحرفي للجلسة وكذلك في موجز وقائع الجلسات في اليومية وسأطلع الجمعية على أية اضافات أو تغييرات . إن قائمة المتكلمين في جميع هذه البنود مفتوحة الآن .

أود أن أكرر الاعراب عن أملي في الالتزام بالجدول الى أقصى حد ممكن لتتمكن الجمعية من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو منظم . لذلك ، أناشد الممثلين الذين يعتزمون تقديم مشاريع قرارات أن يقدموها في وقت مبكر ليتاح للاعضاء الوقت الكافي لدراستها .

البند ١٠ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام (A/47/1 و A/47/277)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الممثلين أننا سنستمع بعد ظهر اليوم الى عدد من المتكلمين في هذا البند حتى الساعة ١٨/٠٠ . وسنستمع الى المتكلمين الباقين في جلسة لاحقة تعقد يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر بعد الظهر .

يتناول تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة ، وتقريره "خطة للسلام" قضايا متعددة ويتصلان بعدد من بنود جدول أعمال الجمعية العامة . وتبين مناقشة البند ١٠ من جدول الاعمال ، التي بدأت يوم الجمعة الماضي وتستمر اليوم ، الاهمية التي توليها الدول الاعضاء للقضايا المشارة في التقريرين . من الواضح أن المناقشات التي ستجرى تحت بنود جدول الاعمال الاخرى ستسهم في هذا الحوار وفي مزيد من الدراسة لاقتراحات الامين العام العامة والمحددة .

نظرا لطبيعة المناقشة المتداخلة ، فإن الاقتراحات التي ستتقدم بها الدول نتيجة لهذه المناقشات والمشاورات يجب أن ينظر فيها بالتنسيق مع اللجان الرئيسية التي ستتناول ، في اطار بنود جدول الاعمال المحالة اليها ، مختلف جوانب القضايا المشارة في "خطة للسلام" .

سأجري مشاورات غير رسمية وسأنشئ آلية للعمل .

فضلا عن ذلك ، أعتزم ابقاء جميع البنود المتصلة مباشرة ب "خطة للسلام" مفتوحة الى أن تنتهي الدول الاعضاء من مناقشة المواضيع المشارة .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانينا الخالصة للامين العام ، السيد بطرس غالي ، على تقريره الحفاز للافكار "خطة للسلام" وكذلك على تقريره عن أعمال المنظمة . إنهما يمثلان اسهاما أساسيا وجيد التوقيت لاصلاح الامم المتحدة وإعادة تنظيمها على ضوء التحولات الاخيرة في العلاقات الدولية ، ويشتملان على آراء ابداعية واقتراحات محددة لجعل الامم المتحدة منظمة أكثر فعالية وكفاءة تتجاوب مع احتياجات وتحديات هذا العصر ووقائعه . لذلك ، فإنهما يستحقان دراستنا الجدية والمتروية .

إننا نجتمع عند نقطة تحول في تاريخ العالم . لقد ولت حقبة الحرب الباردة المثيرة للشقاق ، ولكن الهيكل البناء الموحد لم يحل محلها بعد . إن الصراعات داخل الدول وبينها محملة بتهديدات للسلم والأمن الدوليين . والفقر والجوع والتخلف في أجزاء عديدة من العالم توفر أرضية جديدة لمزيد من الصراعات وتهدد الوفاق والأمن بين الدول . وتدهور البيئة غير المكبوح في جميع أنحاء العالم يدفعنا الى حافة الكارثة . لقد حلت محل الانصاف والعدالة والمساواة في العلاقات بين الدول سياسات القوة الغاشمة القائمة على المكاسب القصيرة النظر . وإزاء هذه الخلفية توجد حاجة الى مزيد من الجد في التفكير والعمل معا والى مضاعفة جهودنا لإحداث التغييرات الضرورية والواقعية في منظمتنا ، التي تمثل أملنا الوحيد في التصدي للعديد من العداوات المتأصلة والتحديات الصعبة .

لا تزال الشواغل الأمنية المشروعة للدول الصغيرة مهملة الى حد كبير . والأسوأ من ذلك ، ان الاجراءات التنفيذية الاصلاحية لا تتخذ في الوقت الملائم . إن الدول الصغيرة ، التي تشكل أغلبية المجتمع الدولي ، هي أضعف الدول من الناحية الأمنية . وأحكام الميثاق ، إذا أتبعت وطبقت ، هي أفضل ضمان لسيادتها وأمنها . وعالم اليوم الخالي من التناحر الأيديولوجي ، يقدم فرصة فريدة للأمم المتحدة للتصرف بحزم وتصميم للحفاظ على سيادة الدول الصغيرة والضعيفة وسلامتها الاقليمية .

أود الآن أن أعرض بايجاز ملاحظات وفدي على اقتراحات الأمين العام الرئيسية لتعزيز الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين .

ونحن نتفق والوصفة الواردة في التقرير بشأن استخدام الدبلوماسية وكل الوسائل السلمية للتخفيف من حدة التوترات قبل أن تتحول الى صراعات ، على أساس القاعدة الذهبية العتيدة التي تقول بأن الوقاية خير من العلاج . وتشكل تدابير بناء الثقة والالتزام الصارم بقواعد حسن الجوار الشروط الاساسية المسبقة لتجنب الصراعات وتعزيز السلم والوئام فيما بين الدول . ومن ثم ، فإن حركة عدم الانحياز تعلق أهمية كبرى على مبدأي احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وبعثات تقصي الحقائق والتأكيد المتزايد على تعزيز نظم الإنذار المبكر للأمم المتحدة - هما أداتان حفيدتان تدعمان الدبلوماسية الوقائية - ويتعين أن تكونا كذلك . ومن ثم ، فنحن نؤيد دون تردد الاقتراح بالنشر الوقائي ، حيث انه قد يتبين أن تطبيق هذا التدبير قد يمثل خطوة تتخذ في الوقت اللازم بدلا من تسع خطوات تتخذ في وقت لاحق . ولئن كانت هذه الخطوات بالغة الخطورة ، فإنه يمكن أن تحول دون نشوب الصراعات داخل الدول وفيما بينها ، وتأمل بنغلاديش في أن يكون لمجلس الامن دور رائد في هذه الحالات .

من البديهي أنه ينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تلتزم التزاما صارما بوصفة التسوية السلمية للمنازعات الواردة في الفصل السادس من الميثاق نصا وروحا قبل اتخاذ أية تدابير لصنع السلم منصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . لا يمكن أن يختلف اثنان حول الدور الرئيسي الذي خصصه الميثاق لمجلس الامن في مجال صنع السلم وحفظه وفرضه في العالم . بيد أن الاوضاع السياسية العالمية الراهنة تتيح الفرصة للامين العام أيضا ليقوم بدور هام يتمثل في دعم الجهود التي يبذلها مجلس الامن والجمعية العامة للقيام بدورهما في مجال صنع السلم .

وينبغي أيضا تعزيز دور الجمعية العامة في مجال حفظ السلم والامن الدوليين . والجمعية العامة باعتبارها تمثل ضمير العالم ، يمكن بل ينبغي لها أن تكون أكثر فاعلية في تهيئة الرأي العام العالمي ، وفي إضفاء الشرعية على الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة ضد العدوان ، وفي احتواء أية أوضاع قد تهدد السلم والاستقرار في أية منطقة بالعالم .

والدور الهام والحاسم لمحكمة العدل الدولية في منظومة الامم المتحدة يجب استغلاله في حل الصراعات أينما أمكن في السياق العالمي المتغير . إن اللجوء المتزايد الى المحكمة ، التي لم تستخدم حتى الآن بالقدر الكافي ، سيعزز بلا شك المساهمات في صنع السلام والنهوض بحكم القانون في العلاقات الدولية .

ورغم أن عمليات حفظ السلام هي فكرة جديدة لم ينص عليها الميثاق ، فقد اضطلع بها في العديد من المناسبات ، وتحقق لها النجاح في تنفيذ العديد من التسويات السلمية ، وما من شك في أن الصراعات الاقليمية والعرقية التي شهدت زيادة في السنوات الاخيرة تفرض ضغوطا شديدة على عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . وقد أثار ذلك مشاكل فيما يتعلق بالتنظيم والمعدات والموظفين ، والاهم فيما يتعلق بالتمويل .

وتشارك بنغلاديش في عدد من عمليات حفظ السلم للامم المتحدة مثل سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، وقوة الحماية التابعة للامم المتحدة ، وبعثة مراقبي الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وعمليات الامم المتحدة في الصومال . وتعيش هذه القوات تجربة حفظ السلم بكل ما تتضمنه من سعادة وشقاء . ونحن على استعداد لأن نقدم الموظفين العسكريين والمدنيين لنشرهم في عمليات حفظ السلام للامم المتحدة في أية بقعة من العالم .

بيد أن قلة الموارد المتاحة لعمليات حفظ السلام تثير قلقنا العميق حيث أنها لابد وأن تثير المشاكل لعمليات الامم المتحدة في الوقت الراهن وفي المستقبل . وفي هذا الصدد ، تتفق بنغلاديش واقتراح الامين العام بشأن انشاء صندوق احتياطي بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمواجهة التكلفة الاولية لعمليات حفظ السلام . وتؤيد بنغلاديش أيضا انشاء صندوق تبرعات من أجل السلم للامم المتحدة بغية توفير قاعدة تدعم عمليات الامم المتحدة في المستقبل .

إن مفهوم حفظ السلام مفهوم بالغ الاهمية وبنّاء حيث أن من شأنه أن يديم السلم ويقلل من احتمال اعادة نشوب الصراعات . ونحن نتفق تمام الاتفاق مع الامين العام في رأيه بأن التدابير اللازمة لتوطيد السلم وزرع الاحساس بالثقة في النفوس جوهريان لنجاح عمليات صنع السلام وحفظ السلام نجاحا حقيقيا .

ومن الضرورة بمكان أن يتوفر الدعم الدولي الكافي والبيئة المؤاتية إذا ما كان للجروح أن تلتئم ولآثار الدمار الذي تخلفه الصراعات أن تزول . فللمساعدة المالية والتقنية أهمية بالغة في اعادة بناء الاقتصادات المتداعية كيما يستعيد الشعب الثقة . ويضطلع تعزيز التعاون الاقليمي بدور بالغ الحيوية فيما يبذل من محاولات لبناء السلم ما بعد الصراع .

واقتراح الامين العام بشأن تحسين أداء الامانة العامة كيما تزداد فاعليتها وتخلو أعمالها من الازدواجية ، جدير بأن نعيره اهتمامنا ونرى أنه يسلك الطريق الصحيح إذ ينظر في اتخاذ تدابير لاصلاح المنظمة وتنشيطها ، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥ ، كيما يكفل استغلال امكاناتها استغلالا كاملا . فإضفاء المزيد من الديمقراطية على المنظمة واكتسابها المزيد من الشفافية وزيادة قدراتها على الاستجابة للحقائق الجديدة لا تقل أهمية عن كفالة التنسيق اللازم فيما بين هيئات ووكالات الامم المتحدة المختلفة .

وهناك إدراك متزايد بأن للسلم والامن الدوليين أبعادا اجتماعية واقتصادية بالغة الاهمية ، وينبغي التسليم بأن الروابط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات السلم لا يمكن فصمها . ويشكل الفقر المستفحل ، والجوع ، وسوء التغذية ، والمرض ، والامية ، والتخلف الاجتماعي ، والحرمان ، والركود الاقتصادي ، مصادر محتملة للصراع . ومن الاهمية بمكان ألا تغفل صياغة أو تنفيذ أية خطة للسلم والامن العالميين إيلاء الاهتمام اللازم لاجتثاث الفقر واعادة تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، هل يمكن إحلال سلم دائم إذا ما كان أكثر من خُمس سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر المدقع ؟

إن حقبة ما بعد الحرب الباردة تتيح للامم المتحدة أن تقوم بدور فريد وبالغ الاهمية في العلاقات الدولية . ويعتمد مستقبل كوكبنا هذا ورفاهيتنا على مدى استخدامنا لامكانات المنظمة ، ومدى قدرتنا على ترجمة الاهداف الواردة في الميثاق الى حقيقة واقعة على وجه السرعة وبصورة فعالة .

من المؤكد أن اقتراحات الامين العام تهدف الى زيادة فاعلية المنظمة في مواجهتها للتحديات الجديدة وتكيفها والحقائق الجديدة . ونعتقد اعتقادا ثابتا بأنه ينبغي تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة الاقتراحات القديرة التي تقدم بها الامين العام . ويمكن لهذا الفريق أن يتدارس الاقتراحات بصورة تفصيلية ، ويمكن للدول الاعضاء أيضا أن تسهم في الجهود الرامية الى تعزيز الامم المتحدة .

ختاما ، يود وفدي أن يؤكد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الاعضاء بالمنظمة كيما تكتسب المزيد من الدينامية وتحصل على الادوات اللازمة التي تمكنها من حفظ السلم والاستقرار العالميين بصورة فعالة ، وانني أؤمن بكل صدق بأن الجهود المتضافرة في هذا الشأن سوف تمكننا من النهوض بالامم المتحدة وبناء مستقبل أفضل للاجيال القادمة * .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) .

السيد الحداد (اليمن) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتوجه إلى أشقائنا في جمهورية مصر العربية شعبا وحكومة بمشاعر الاسى والحزن للكارثة الطبيعية التي حلت بهم وأودت بحياة المئات من المواطنين وأدت إلى إصابة العديدين منهم بالاضرار الجسدية والمادية .

يسود وفد بلادي شعور بالامتنان تجاه الامين العام لمنظمة الامم المتحدة السيد بطرس غالي ، وذلك لإعداده التقرير القيّم قيد المناقشة والمعد بناء على طلب قمة مجلس الامن التي انعقدت في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . لقد استطاع الامين العام من خلال استعراض طائفة متنوعة من القضايا وتقديم المقترحات بشأن تعزيز وزيادة قدرة الامم المتحدة في إطار الميثاق وأحكامه بغية الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية وصنع وحفظ السلم ، أن يحفز أعضاء الجمعية العامة على الخوض في نقاش مثمر للإسهام في تحقيق تلك الغاية .

في حين اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالانتشار الواسع لمفاهيم الديمقراطية والتعددية والدعوة لحماية حقوق الإنسان لتصبح نهجا يعتمده العديد من دول العالم ؛ وفي وقت عمت فيه القناعة بمصداقية هذه المفاهيم وبضمان الالتزام بها لخدمة الامن والسلم الدوليين فإننا نعتقد أن التعامل مع هذه المفاهيم ينبغي أن ينطلق من الاعتبار بأنها متغيرات اجتماعية يصعب ترسيخها إلا عبر تفاعل الخصائص الوطنية المحلية ، المتعلقة بتكوين السكان وتقاليدهم ومعتقداتهم الدينية وقيمهم الحضارية . وإن العسف واسقاط نماذج للديمقراطية محددة للتطبيق لجدير بخلق توترات واختلال في التوازن الاجتماعي .

وإدراكا لهذه الحقيقة ، فإن الحكمة تقتضي من المجتمع الدولي ، في سعيه لتعزيز مفهوم الديمقراطية مثلا ، أن يعمل على تشجيع انتهاج الديمقراطية كنهج للنظام السياسي في كل دولة ، دونما فرض النماذج الجاهزة للانظمة السياسية الاخرى المماثلة . وعلى أية حال فإننا بحاجة إلى دلة تحظى بالاجماع تجاه النموذج الذي يفترض تطبيقه على نحو مطلق . إلا أن هذا الاستنتاج لا يعني بأية حال إيصاد الابواب أمام الفكر البشري برسم الخطوط العامة لما يمكن اعتباره نموذجا عاما قابلا للتطبيق .

بيد أن الاجماع يمكن الجزم بالاتفاق عليه فيما يتعلق بالوسائل المؤثرة لانتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كضرورة تحمل المسؤولية الدولية عن عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها المرتكز الاساسي لنشر وتعزيز العملية الديمقراطية .

وفي هذا السياق ، ينبغي توسيع أبعاد مفهوم الامن الدولي ليشمل معالجة القضايا المتعلقة بتدمير العنصرية وتفكيك بنية الفصل العنصري ومواجهة المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة . وفوق كل ذلك ، فإن مجابهة مصادر النزاعات والحروب التي ما زالت قائمة يجب معالجتها عبر تحمل المسؤولية المشتركة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى نحو يتسم بالعدالة .

وبتنامي دور المنظمة الدولية في سياق المرحلة الانتقالية على الصعيد العالمي ، وتعزيزا لفاعلية دورها ، تبرز أهمية اكتسابها سمات القدوة في تجسيد الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال اعتماد نهج المشاورات ومشاركة الاعضاء في عملية صنع القرارات . ويندرج في هذا الإطار إعطاء التوازن المطلوب لتفعيل دور الجمعية العامة وطبيعة العلاقة مع مجلس الامن .

وفيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالحفاظ على الامن والسلم الدوليين فإن المصداقية يجب تحريها تحت محك البعد عن الازدواجية والكيل بمكيالين وعدم تجاوز نصوص الميثاق في القضايا التي يتم التعامل معها باعتبارها تشكل تهديدا أو انتهاكا للامن والسلم الدوليين .

أيا كان اتجاه مسار المتغيرات التي يشهدها عصرنا الراهن ، ودون انكار لتزايد أواصر الترابط وتبادل المصالح المشتركة وبترسخ القناعة لتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ، فإن مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب أن يظل محاطا بسياج ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . ومن هذا الإطار ، فإن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الامم المتحدة في سياق الامن الجماعي والدبلوماسية الوقائية بالحيلولة دون حدوث المنازعات أو منع تصاعدها إلى صراعات ، وكل القضايا المتعلقة بصنع السلم والحفاظ عليه ينبغي ألا يكون مدعاة لخرق نصوص الميثاق أو الانتقائية في اتخاذ القرارات ذات الصلة .

وختاما ، فإن وفد بلادي يتفق مع ما أورده الامين العام للامم المتحدة في سياق التقرير قيد المناقشة بأنه

"يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة ، وليس بصورة انتقائية ، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي ، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق". (A/47/277 ، فقرة ٨٣) .

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وامتنان وفد بلادي للرئيس ولكل أولئك الذين عبروا عن مشاعر الحزن والأسى في أعقاب المأساة التي ألمت بالقاهرة وبأجزاء أخرى من مصر يوم الاثنين الماضي .

قبل زهاء ٥٠ عاما قرر المجتمع الدولي ، على نحو جماعي ، تأسيس الامم المتحدة ، كأداة لصون السلم ولضمان نظام دولي أكثر عدلا وأمنا وإنسانية . ويعتبر الكثيرون أن سجل منظمتنا يقصر عن الوفاء بالتوقعات الاصلية .

لا أعتزم الاسهاب في الاسباب الكامنة وراء عجز الامم المتحدة عن الوفاء بتحقيق ما كان يتصوره مؤسسوها . والامر المهم بالنسبة لمداولاتنا الآن الذي أود التأكيد عليه ، هو أننا ينبغي أن نغتنم كل فرصة متاحة لتغيير وجهة طريقنا ونعيد تكريس جهودنا لتحقيق الاهداف الاساسية للامم المتحدة . إن المناخ الدولي الراهن مواتٍ ، والإرادة السياسية يبدو أنها موجودة الآن ، ولدينا تقرير الامين العام "خطة للسلام" الوثيقة المحفزة للتفكير التي تركز الاهتمام على القضايا التي يمكن أن تحدد دور الامم المتحدة في المستقبل .

لقد اضطرت الامم المتحدة لان تقوم بإجراء تغييرات كثيرة ، عن طريق التجربة والخطأ وعلى نحو عملي وتدريجي ومرتجل في بعض الاحيان . وأدى ضغط الظروف إلى جعل أعضاء الامم المتحدة يتخلون عن بعض مفاهيم الميثاق الاساسية ، ويسعون إلى إيجاد سبل ووسائل من أجل التكيّف مع متطلبات المجتمع الدولي في الفترة المقبلة . قبل وقت بعيد ، يعود إلى عام ١٩٥٩ ، أدرك أمين عام الامم المتحدة الراحل داغ همرشولد حتمية التغيير للتصدي للمأزق الذي يواجه الامم المتحدة . فقد كتب في مقدمته للتقرير السنوي لسنة ١٩٥٩ ما يلي :

"إن إعلان الاهداف الواردة في الميثاق ملزم ، وكذلك القواعد المتعلقة بشتى الاجهزة وولاياتها . إلا أنه ليس من الضروري أن نعتبر أساليب العمل المشار اليها في الميثاق تحديدية في مقصدها . وبالتالي فإنه يمكن استكمالها بقواعد أخرى تحت ضغط الظروف وعلى ضوء التجربة ما لم تكن هذه الاجراءات الاضافية تتعارض مع ما هو وارد في الميثاق" .(A/4132/Add.1 ، ص ٢ في النص الانكليزي)

وأعتقد أن ما كتبه الامين العام الراحل قبل ما يزيد على ٣٠ عاما وجيه اليوم كما كان في الماضي والواقع أن أساليب العمل الواردة في الميثاق قد ابتعدت كثيرا عن الخطة الاصلية .

إن تقرير الامين العام "خطة للسلام" وثيقة قيّمة جاءت في حينها . ويتيح التقرير فرصة حقيقية للدول الاعضاء لكي يعودوا للنظر في الميثاق ويتمعنوا في مدى كفاية أساليب العمل القائمة كما طلب منا داغ همرشولد قبل أكثر من ٣٠ عاما . وينبغي لنا أن نبدأ في إجراء دراسة شاملة ومتعمقة "لخطة السلام" ويجب ألا يقتصر نطاق الدراسة على المقترحات الواردة في الخطة . بل يجب أن نتوسع فيها فنحلل كل الابعاد والآثار التي ستنجم عن تنفيذ شتى المقترحات . إن الميثاق يستند أساسا إلى مفهوم الامن الشامل ومتعدد الابعاد . ومع هذا ، ونتيجة لظروف الحرب الباردة ، فإن الجانب السياسي والعسكري للامن سبق كل الجوانب الاخرى . وقد نجح الامين العام في تقريره في استعادة المفهوم الشامل الاصلي للامن بابعاده الاقتصادية والسياسية والبيئية والإنسانية والعسكرية .

وتؤيد مصر تزايد دور الامم المتحدة في ميادين الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام ، وبناء السلم . وينبغي أن تستند أنشطة الامم المتحدة في هذه المجالات إلى مقاصد الميثاق ومبادئه ، واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها . ولا يمكن أن يتحقق صون السلم والامن الدوليين لو اقتصر دور الامم المتحدة على معالجة الازمات بعد انفجارها . إن توقّع التهديدات المحتملة والعمل في الوقت المناسب من جانب الامم المتحدة أمر حتمي وينبغي إيلائه أولوية قصوى . وفضلا عن ذلك ، يتعين على الامم المتحدة أن تسعى من أجل تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية طبقا للفصل السادس من الميثاق ، مع مراعاة الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من الميثاق التي تنص على أنه يجب كقاعدة عامة ، أن تعرض أطراف النزاع منازعاتها القانونية على محكمة العدل الدولية . إن أحكام الفصل السابع من الميثاق يمكن بل وينبغي أن تطبق في حالات معيّنة عندما يتعرض السلم والامن الدوليان للتهديد وتبرر الظروف اللجوء إلى تلك الاحكام . وفي هذا السياق نجد أن من الامور الهامة التي جاءت في وقتها الإشارة إلى ضرورة إيلاء اهتمام جاد لحق الدول التي تجابهها مشاكل اقتصادية خاصة في أن تستشير مجلس الامن بصدد هذه المشاكل وأن تسعى للحصول على تدابير علاجية لها من المجلس وفقا لاحكام المادة ٥٠ من الميثاق . وعلاوة على ذلك ، يتعين تشجيع الامين العام على أن يمارس المسؤوليات المناطة به بموجب المادة ٩٩ من الميثاق . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنه من الاهمية بمكان في عالمنا المعاصر أن يستفيد الامين العام بحكم سلطته وكنتيجة طبيعية لما ورد في المادة ٩٩ - من بعثات تقصي الحقائق ، وأن يوفد مراقبين ، ويستخدم مساعيه الحميدة كوسيلة لتعزيز قدرته على المساهمة بشكل إيجابي في صون السلم والامن الدوليين . وخلاصة القول ان التقرير يتضمّن مقترحات كثيرة جديرة بالثناء . وبينما نؤيد فحوى هذه المقترحات ، لابد لنا من أن نؤكد على ضرورة النظر فيها في ظل خلفية التغيرات التي تحدث في النظام الدولي ، وخصوصا عندما يبدو بشكل متزايد أن هناك خطا فاصلا يميّز بين ما هو من الشؤون الداخلية أو المحلية للدول وما ليس كذلك . وتدور في ذهني الحالة المأساوية والفوضوية في الصومال اليوم .

إن جوهر التقرير "خطة للسلام" ، وهو يتناول التدابير التي تستهدف النهوض بالتعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف الامم المتحدة ، يقع بوضوح في نطاق سلطة الجمعية العامة . لهذا السبب ، وكذلك من أجل ضرورة إعلاء شان مبدأي الوضوح والديمقراطية في العلاقات الدولية ، ينبغي أن تتداول الجمعية العامة بشأن هذا التقرير . إن رأينا المتأني هو أنه يتعين على جميع الدول الاعضاء أن تتناول هذا التقرير بطريقة شاملة ومتكاملة تسمح للدول بأن تجمع معا كل عناصر معادلة الامن ، ولبلوغ هذه الغاية ، نقترح إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في التقرير وكذلك في أية مقترحات أخرى تستهدف تعزيز دور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين . اننا ونحن نقترب من الذكرى الخمسين لإنشاء الامم المتحدة نرى أن عامل الزمن بالغ الاهمية . وبالتالي ، من الضروري أن يعمل الفريق العامل وفي ذهنه هذه الحقيقة . وفي المرحلة الاولى سيكون من المفيد لو أمكن للفريق العامل أن يقدم نتائج مداولاته إلى دورة مستأنفة للجمعية العامة تنعقد في أوائل الربيع المقبل .

إن وجود نهج متكامل إزاء خطة السلام أمر ضروري ، ولكنه ليس كافيا في حد ذاته ، فهو يحتاج إلى أن يستكمل بنظرة جديدة وشاملة على هياكل ومنظمات الامم المتحدة القائمة . ولابد من إعادة النظر وتحديث أسلوب العمل وطريقة عضوية الاجهزة الرئيسية في الامم المتحدة إذا كنا نريد القيام بجهد أكيد وجاد لتحقيق السلم والامن الشاملين .

وينبغي أن تأخذ مداولات الفريق العامل في الحسبان الهدف طويل المدى لتحسين وتعزيز عمل الامم المتحدة . ويجب أن تتناول مقترحات محددة في التقرير . وربما تظهر أيضا مقترحات جديدة خلال هذه المناقشات يمكن للفريق العامل أن يتخذ قرارا بشأنها أو يحيلها إلى المحفل المناسب . وقد تؤدي هذه المناقشات في نهاية المطاف إلى إعادة النظر في ولايات شتى اللجان والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن تأييدي لاقتراح المملكة المتحدة ، باقامة نصب تذكاري لكل الافراد البواسل الذين فقدوا أرواحهم وضحوا بأنفسهم لإعلاء شأن المقاصد والمبادئ المجسدة في الميثاق .

وختاما ، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الامم المتحدة أنشئت في عام ١٩٤٥ ، مزودة بميثاق يجسد مقاصد ومبادئ عالمية ودائمة . ولا تزال هذه المقاصد والمبادئ لها أهميتها اليوم كما كانت في عام ١٩٤٥ . والمطلوب هو أن نضمن أن المسار الذي ستتبعه الامم المتحدة في المستقبل سيؤدي إلى تحقيق أهدافها الاساسية . هذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم . ولا يمكن أن نسمح لهذه الفرصة التاريخية بأن تضيع . وعلينا أن نستجمع إرادتنا الجماعية وتصميمنا السياسي من أجل جعل منظمتنا أداة فعّالة لإقامة عالم أكثر عدلا وسلما وإنسانية .

السيد كاستانيدا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن دول أمريكا الوسطى - بنما ، غواتيمالا ، كوستاريكا ، نيكاراغوا ، هندوراس ، وبلادي السلفادور .

هل لي أن أعرب قبل كل شيء عن خالص تعازينا لحكومة مصر وشعبها ، من خلال وفدها ، على المصيبة التي حلت لتوها بهذا البلد . ولقد عانت أمريكا الوسطى من ويلات الكوارث الطبيعية مرات ومرات ، ولذلك فإننا نتفهم المأساة التي ألمت بمصر بكل أبعادها .

إن ما يدفعنا إلى المشاركة في المداولة الجارية بشأن البند ١٠ الخاص بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة والوثيقة المعنونة "خطة للسلام" هو خبرة منطقتنا في تطبيق مفاهيم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم ، التي اعتبرت حالة فريدة في آليات وإجراءات العمل في مجال حفظ السلام من جانب المنظمة . وترى أمريكا الوسطى أن من الملائم ومن الأهمية بمكان أن تعرب عن بعض وجهات النظر فيما يتعلق بالمبادئ الضرورية التي ينبغي التمسك بها لدى اتخاذ مبادرة ، ولو أنها تحظى بالاهتمام العام وتستحق دعم المجتمع الدولي برمته ، فإنه ينبغي دراسة هذه المبادرة بعناية بغية اعتماد أنسب الآليات والاجراءات ، وبالتالي تجنب القيام بأي عمل لا يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي .

وكما يشير الأمين العام ، كانت هناك ولعقود عديدة عقبات تقف في وجه العمل متعدد الأطراف من جانب المنظمة الذي يهدف إلى تحقيق أهدافها - في السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية . وقد نتجت هذه العقبات عن الظروف السائدة في العلاقات الدولية ، والتي تتسم أساسا بطابع المواجهة بين نظامين مختلفين أيديولوجيا واقتصاديا وسياسيا ، وكل واحد منهما يرغب في بسط مفاهيمه الخاصة بشأن الأمن والسلطة . وقد ضاعف من هذه العوامل الظروف الاقتصادية والاجتماعية البنيوية السلبية في الغالبية العظمى من البلدان النامية ، مما ولد حالة من عدم الاستقرار والصراع وعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ، وقد انعكست تلك الحالة داخل الأمم المتحدة .

وإذ شارفت الحرب الباردة على نهايتها . فقد ابتدأ العقد الحالي بنظرة تبعث على التشجيع ، بسبب روح التعاون وتعزيز تعددية الأطراف . إننا نرحب بمجموعة الأفكار والمقترحات الواردة في تقريري الأمين العام والهادفة إلى تحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة كي يكون بإمكانها الاستجابة على نحو ملائم للتحديات القديمة والجديدة التي تهدد بتفاقم عدم الاستقرار في المجتمع الدولي ، ليس فقط لأسباب أمنية أو سياسية أو بسبب سباق التسلح ، ولكن أيضا بسبب العداوات الجديدة وازدياد تدهور الأحوال المعيشية للعديد من البشر في العالم النامي .

ويحدونا الأمل بأن هذه المبادرة الهادفة إلى تجديد وتنشيط المنظمة العالمية لكي تستطيع المساهمة بقوة أكبر في بناء السلم وإقامة عالم أكثر أمنا ، ستؤتي أكلها مع الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة وذلك لتوافر الثقة والالتزام الواضحين من جانب الدول ، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، التي أعلنت في اجتماع القمة الذي عقدته في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام التزامها بالتعاون الوثيق مع الأمين العام من أجل تحقيق الأهداف ، بما فيها تحسين فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة ، وذلك يعني الاستجابة الكافية فيما يتعلق بالاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة المتزايدة للأمم المتحدة واحترام مبادئ القانون الدولي ومبادئ الميثاق في حل المنازعات الدولية .

ما من شك في أن مسؤوليات منظمتنا قد تزايدت إذ تطورت تلك المسؤوليات مع مرور الوقت ، ونحن ندرك مدى اتساع نطاق وتنوع المهام المعقّدة التي عليها القيام بها ، ولهذا السبب ينبغي لعملية إعادة هيكلتها المؤسسية ، في إطار مفهوم العالمية ، ان تتم بإحساس بالمسؤولية والتزام مشترك بالتعاون والتضامن الدوليين ، مع المشاركة التامة من جانب جميع الدول ، استنادا إلى مبدأ المساواة السيادية التي اعترف بها الميثاق .

وفي هذا الإطار نعتقد أن هناك بعض المسائل التي ينبغي التأكيد عليها مجددا ، أولها ، أن عملية إعادة الهيكلة المؤسسية تفترض إضفاء الطابع

الديمقراطي ، وهذا يعني تحقيق توازن وتناغم بين المسؤوليات في السعي إلى السلم . بين الجمعية العامة وبين مجلس الامن وبينهما وبين الامانة . وهذا ينطبق أيضا على الاجهزة الاخرى في المنظومة ، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك بسبب المساهمات التي يمكن أن نقدمها لتحقيق الاهداف .

ثانيا ، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ، بالرغم من وجود ميل إلى تشكيل تكتلات واسعة - وهو مصدر قلق ، بسبب الاذى الذي يمكن أن يلحق بمصالح البلدان النامية - فالدولة ما فتئت تضطلع بدور مركزي في التغيرات الجارية في النظام العالمي . وهذا يعني أن احترام السيادة وحق الشعوب في أن تحكم نفسها بحرية وديمقراطية ومبدأي السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لا تزال تمثل شروطا مسبقة صالحة لتحقيق تناغم أكبر في العلاقات فيما بين الدول .

ثالثا ، ينبغي على المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية أن تزيد من مشاركتها في عملية السعي من أجل السلم والتنمية مع القيام بتنسيق يعتمد على المبادئ التوجيهية للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تملك الآن بنية تحتية تسمح لها بالاضطلاع بمسؤوليات أكبر ينبغي أن تشارك أيضا .

رابعا ، إننا نتفق مع ما يراه الامين العام بأن الامم المتحدة ينبغي أن تكون مؤسسة توحي بالثقة ، وهذا يعني ، كما نراه ، أن أنشطتها وقراراتها ينبغي أن تتميز بالشفافية والنزاهة والاستقلال ، لكي يكون بالإمكان تطبيق مبادئها بصورة موحدة غير متحيزة . وإلى أن تشعر الدول الاعضاء بأن الامم المتحدة تستجيب للشواغل والمصالح المشتركة ، فعندها فقط يمكن التوصل إلى توافق في الآراء لتأييد الوسائل والسبل المقترحة لتحقيق السلم على نحو واضح وغير مشروط . وفي حالة الفشل ، فإن الريبة ستسود ، وقدرة الامم المتحدة ستتضاءل .

خامسا ، إن أية أنشطة تضطلع بها الامم المتحدة لاستعادة السلم - خصوصا ، تلك التي تتضمن الجزاءات الاقتصادية أو استخدام القوة العسكرية - ينبغي أن تمتثل امتثالا صارما للاحكام والاليات الواردة في الميثاق . إن نطاق وأهداف أية عملية من عمليات حفظ السلم ينبغي أن تقوم على أساس واضح ومحدد وذلك من أجل تجنيب المنظمة بأية طريقة ممكنة فقدان القدرة على التحكم بأنشطتها .

وبوسعنا أن نشير الى أن إضفاء الطابع العالمي على الاوضاع والتكافل يبطل عهد حل المشاكل بصورة إنفرادية ويجعله باليا ، فقد كان ذلك يعتمد في الاغلب على استعمال القوة . وعلى العكس ، أصبح من الممكن الآن التوصل الى إجراء بناء بشكل اكبر يعتمد على الحوار والتشاور والوئام ، حيث أن هناك توافقا في الآراء فيما بين الدول الاعضاء على أن منظمتنا ينبغي أن تكون مركز الوئام ، إذ أنها المنظمة الوحيدة ذات البعد العالمي الذي يمكن أن يجعلها أداة جماعية قادرة على مواجهة المشاكل العالمية بجميع أبعادها .

وفي هذا الصدد نشاطر الامين العام رأيه بشأن مجلس الامن ، المعرب عنه في تقريره "خطة للسلام" :

"لابد أن يسود عمل المجلس شعور صادق بتوافق الآراء النابع من اهتمامات مشتركة ، لا التهديد بحق النقض أو بالقوة من أي مجموعة من الامم" .

(A/47/277 ، الفقرة ٧٨)

إن الصراع في امريكا الوسطى ، ولا سيما في نيكارغوا والسلفادور ، ليس من صنع أحد ، لقد جاء كتعبير عن أوجه قصور خطيرة وأخطاء داخل مجتمعاتنا . ولكن عندما أطلق له العنان اتخذ سمات الصراع الدولي ، وهذا جعله يطول ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج . ونجمت عن ذلك أيضا حالات خاصة اعتمدت فيها منظمتنا ، بناء على طلب الدول المعنية ، ودون مخالفة أحكام الميثاق واجراءاته ، تدابير وآليات ابتكارية للاستجابة على الوجه المطلوب لكل حالة محددة على أساس اتفاقات اسكيبولاس الثاني التي وقعها رؤساء المنطقة وكمتابعة لها . وهذه أمثلة واضحة تثري خبرة وسجل الامم المتحدة في ميدان صنع السلم وحفظ السلام . ولكن الواقع يبين أن هيكل الازمة ، الذي تشاطره الاغلبية العظمى من البلدان النامية ، لايزال قائما . وهذا يفسح المجال لتطبيق الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء السلم .

وفي هذا السياق ، وإذ نذكر بأن من المسّلم به أن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان ، فإن من الحيوي أن يحظى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها الملايين من البشر بالاولوية اللازمة لدمج التنمية المستدامة والمنصفة

والمتكافئة في خطة للسلام باعتبارها هدفا أساسيا للدبلوماسية الوقائية ، أو لبناء السلم ، حسما يقتضيه الأمر ، وذلك بغية تجنب أسباب العنف والصراعات الناجمة عن الفقر المدقع والجوع والأمية وما الى ذلك ، والتغلب على هذه الأسباب .

وبالتالي ، ونظرا لفشل نماذج التنمية المجربة ، ولا سيما في البلدان الفقيرة ، في التغلب على الركود والتخلف الاقتصادي ، وعلى أساس المسؤولية الموكلة الى الأمم المتحدة ، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه عندما يقول :

"علينا ، في ظل المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، ألا نُفوّت هذه الفرصة لاستحداث ما يلزم من توافق في الآراء ومن الصكوك السياسية على الصعيد الدولي - فضلا عن تكييف هياكل الأمم المتحدة ، والاجراءات المشتركة داخل إطار منظومة الأمم المتحدة - دعما لهذا النهج المتكامل" (A/47/1 ، الفقرة ٦٨)

إزاء التنمية .

وأيضا في سياق الدبلوماسية الوقائية ، نرى أن محكمة العدل الدولية جهاز ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدمه بشكل متزايد لحل النزاعات بالطرق السلمية . ومن شأن ذلك أن يسهم في توليد المزيد من المصداقية والثقة في المنظومة ويعزز الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" ، ولا سيما اذا توفرت الارادة السياسية للامتثال لفتاوى المحكمة العالمية . ومن الجدير بالذكر أن السلفادور وهندوراس وضعتا ثقتهما في المحكمة لحل نزاع الحدود القديم ، ونحن الآن في مرحلة تنفيذ الفتوى .

في الختام ، يسرنا أن نرى أن هناك رأيا منتشرا على نطاق واسع بأننا وصلنا الآن الى مرحلة متميزة تتيح فرصة لتجديد صيغة التعددية . وإننا نوافق على أن تقريري الأمين العام ، ولا سيما "خطة للسلام" ، جديران ، كما قلنا من قبل ، بأن يحظيا بمزيد من التمعن وأن يدرسا بتعمق أكبر بغية التوصل الى توافق في الآراء حول الطرق والوسائل الأنسب الكفيلة بتحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين . وإننا نؤكد من جديد سلامة اقتراح أن تقوم الجمعية العامة بتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لهذا الغرض ، على أن يتم ذلك دون تحميل المنظمة أية تكاليف إضافية .

ويحدونا الامل في أن تتجلى تعابير الثقة بالامم المتحدة والتأييد لها في أعمال ملموسة تعود بالفائدة على المجتمع الدولي الذي يتطلب حل المشاكل العالمية فيه مشاركة جميع أعضائه وتعاونهم الكامل .

السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب بادئ ذي بدء عن أخلص التعازي والمواساة لشعب مصر على الزلزال الفادح الذي وقع مؤخرا .

إن رياح التغيير تعصف بالعالم وتزداد زخما بينما تحاول الامم والدول تكييف أنفسها ، واغتنام الفرص الجديدة ، ومواجهة التحديات الجديدة التي تظهر بصورة متزامنة في فترة ما بعد الحرب الباردة .

إن تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة وتقريره المعنون "خطة للسلام" يعبران عن عزم أميننا العام الجديد على تقييم الفرص التي يمكن إعادة اغتنامها في هذه الحقبة الدولية الجديدة ، لا من أجل إنعاش منظومة الامم المتحدة لتستجيب للمطالب الجديدة فحسب بل لتتمكن من العمل بوصفها هيئة عالمية تتسم بالكفاءة والتنوع والقوة وتمثل ، بحق ، جميع الامم ، وتكون قادرة على صياغة المستقبل لصالح العدالة والسلم والرخاء العام للبشرية . ويود وفد بلادي أن يعرب عن خالص تقديره لسعادة السيد بطرس بطرس غالي ولموظفيه القديرين في الامانة العامة على هذين التقريرين .

لقد لاحظنا مع الاهتمام أن الامين العام أشار في تقريريه الى أن منظومة الامم المتحدة تمر في مرحلة إنعاش لتركز على المجالات التالية : المشاركة العالمية من أجل التنمية ؛ إدارة الازمات والمساعدة الإنسانية ؛ صون السلم والامن الدوليين .

وتتضمن "خطة للسلام" سلسلة من الافكار الجديدة والمقترحات الخلاقة الرامية الى بناء أمم متحدة أكثر قوة وفعالية في مختلف مجالات السلم والامن الدوليين . وتتفق جمهورية إيران الاسلامية مع الامين العام بأن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان ، وأنهما على نفس القدر من الاهمية ويعزز كل منهما الآخر ، وأنه لا بد أن يُسعى الى تحقيقهما في آن واحد . ولهذا نرى أنه ينبغي للامم

المتحدة أن تعتمد نهجا متكاملا إذا أردنا أن ننتهز الفرصة السانحة لتحقيق الاهـــداف المثلى للأمم المتحدة - وهي استخدام الآلية الدولية لتشجيع التقدم الاقتصادي لجميـــع الشعوب ، والدفع بالرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

وبصفتي ممثلا لبلد نام ، بلد عضو أيضا في حركة عدم الانحياز ، أود أن أقول إن حكومة بلادي ترى شعاعا براقا من الأمل في أن تختار الأمم المتحدة خيارا رشيدا عند هذا المنعطف فتسلك طريقا للعمل في المستقبل يتميز بنهج متوازن متكامل للأمن الدولي ، من ناحية ، وللتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من ناحية أخرى . في هذا الإطار درسنا تقرير الأمين العام "خطة للسلام" (A/47/277) ، ونحن ننتظر بشغف تقريره "خطة للتنمية" . ونشعر بقوة أن المناخ الدولي لم يكن أبدا من قبل مواتيا مثلما هو الآن لمواجهة مشكلة الشمال-الجنوب . ولذلك نعتبر قرار مؤتمر قمة ريو باستحداث لجنة التنمية المستدامة خطوة رئيسية مشجعة في الاتجاه الصحيح .

بعد أن قلت ذلك ، أود أن أبدي بعض الملاحظات العامة المتعلقة ب "خطة للسلام" ، وأترك المناقشة المفصلة العميقة للأفكار والمقترحات الى فريق عامل مفتوح تابع للجمعية العامة ، نأمل أن يشكله الرئيس .

إن "خطة للسلام" تتناول بالتفصيل دور مجلس الأمن والأمين العام في صيانة السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام ، وبناء السلام بعد نشوب الصراعات . إن كل فصل منها يتناول مقترحات يتطلب بعضها توافق الآراء ، والبعض الآخر يحتاج الى مزيد من الدراسة ومزيد من التحديد والتفصيل . إن الجمعية العامة ، كونها هيئة عالمية تتسم طريقة عملها بالشفافية البالغة في إطار الأمم المتحدة ، هي الوحيدة المؤهلة لتعريف المجموعتين من الاقتراحات والتفريق فيما بينهما .

إن جمهورية ايران الاسلامية ترى أن دور الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لم يستكشف بالكامل حتى الآن . ولذلك فإننا نرحب بالمقترحات الواردة في التقرير والرامية الى التوصل الى توازن أفضل بين الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة . ونرى أن الجمعية العامة ، الهيئة العالمية حقا ضمن المنظومة ، بصفتها محفل التداول واتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل ذات الطابع العالمي بما في ذلك صيانة السلم والأمن الدوليين ، يجب أن يتعزز دورها وأن يحظى بالأولوية في مداولات المتابعة بشأن "خطة للسلام" . وتعزيز المنظمة ينبغي أن يقع في

إطار المهام والمسؤوليات الموكولة الى كل جهاز رئيسي ، وقد حان الوقت ، في هذا الإطار ، لتتولى الجمعية العامة دورها الكبير ، وفقا للميثاق ، في تناول المسائل المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، أكد الدكتور علي أكبر ولايتي ، وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية ، ما يلي وهو يتكلم في المناقشة العامة هذا العام :

"... إن الحفاظ على السلم والامن الدوليين مسؤولية أوكلها المجتمع الدولي الى مجلس الامن . ولهذا ، فإن المجلس مسؤول ، وفقا للميثاق ، أمام هذا المجتمع المتمثل في الجمعية العامة" . (A/47/PV.5 ، ص ٤٧)

تتناول "خطة للسلام" باستفاضة دور مجلس الامن فيما يتصل بتلك الافكار المجددة مثل مختلف أنماط الوزع الوقائي واستخدام القوة العسكرية ووحدات فرض السلام . لقد سبق أن لاحظنا التوسع الذي لم يسبق له مثيل في أنشطة مجلس الامن . وإن المقارنة النوعية لعمل مجلس الامن في الاشهر السبعة الاولى ومن عام ١٩٩٢ بمثيلتها من الانشطة في عام ١٩٨٧ كله ، على نحو ما ورد في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة ، مذهلة ومنذرة بالخطر على حد سواء . إن أعماله كانت مذهلة لانها مطت قدرة منظومة الامم المتحدة الى أقصى حد . وهي منذرة بالخطر لانها تطلبت قدرا كبيرا من ثقة المجتمع الدولي في مجلس الامن ، وبخاصة في الاعضاء الدائمين . وهناك ما هو أكثر . إن المناخ الدولي الجديد يتصور على أنه يتطلب دورا أكبر لمجلس الامن وتوسيعا أكبر لنطاق ولايته .

إن آفاق هذا الدور الاكبر لمجلس الامن وجدول الاعمال الاوسع نطاقا يمكن أن تكون مخيفة اذا لم تبدأ في المجلس - وبخاصة بمبادرة من الاعضاء الدائمين - عملية قوية بنفس القدر لزيادة استجابته ومسؤوليته أمام جميع أعضاء الامم المتحدة ، واذا لم تتحقق الشفافية في عمله .

وجمهورية ايران الاسلامية تتفق مع رأي الامين العام بأنه :

"يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة ، وليس بصورة انتقائية ، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي ، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق " . (A/47/277 ، الفقرة - ٨٣)

وللأسف لم يكن هذا هو الحال دائما في مجلس الامن . ولقد عدد وزير خارجية بلادي بعض الامثلة على النهج الانتقائي الذي يتبعه مجلس الامن في تطبيق مبادئ الميثاق . وتلك الامثلة لم تكن جامعة مانعة بأي حال من الاحوال ، وتضمنت عدوان النظام الصهيوني الذي دام عقودا على الفلسطينيين ، والنهج غير المتحمس لعدوان صربيا الصارخ على جمهورية البوسنة والهرسك . ونحن نرى ، أنه ينبغي لمجلس الامن أن يسعى الى كسب ثقة أعضاء الامم المتحدة كلهم . وللقيام بهذا ينبغي ، بالممارسة ، طمأنة المجتمع الدولي بشكل عام ، وأعضاء المنظمة بشكل خاص ، الى ما يلي : إن مجلس الامن لن يكون أداة لفرض إرادة القوي على الضعيف ؛ إن مجلس الامن سيتجنب النُهج الانتقائية والتمييزية في معالجة الأزمات الدولية ، الامر الذي يؤدي الى وضع تُقرر فيه الشؤون العالمية مجموعة صغيرة من الدول القوية ؛ إن مجلس الامن سيحترم مبدأ الشفافية في عمله وسيستجيب لآراء أعضاء المنظمة ، وإن مجلس الامن لن يتجاوز صلاحياته .

وبناء على تلك الشروط ، لن أبالغ مهما قلت في التأكيد على أن فاعلية الامم المتحدة في منع نشوب الصراعات وفي تسويتها بالطرق السلمية وكذلك في صيانة السلم والامن الدوليين ، تتوقف دون شك على مصداقية قراراتها وعلى درجة الاتساق التي تطبق بها مبادئ الميثاق .

في العصر الدولي الجديد ، عندما تتصور الدول ، كما يقول الامين العام بحق ، أن تكون الامم المتحدة أداة قادرة على صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان ، وتحقيق الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، وأيضا في ضوء حجم العمل المتزايد لمجلس الامن والتوسع المتوقع في ولايته ، سيكون من الخطأ الجسيم عدم انتهاز الفرصة السانحة من جديد لإضفاء الطابع الديمقراطي على

مجلس الامن ومواءمته مع حقائق التسعينات - حيث زادت العضوية العامة الى ١٧٩ دولة . وعلى وجه التحديد ، ثمة حاجات ملحة الى تناول العنصر غير الديمقراطي ، عنصر النقض الذي أدى في الماضي ، وسيؤدي في المستقبل ، الى استغلال بعض الاعضاء الاقوياء في المجلس لنفوذهم . إن أمم متحدة الغد لا يسعها أن تقبل بعدم إلغاء حق النقض الذي عفى عليه الزمن .

(السيد خرازي ، جمهورية ايران الاسلامية)

يؤيد وفدي رأي الامين العام بشأن التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . ونعتقد أن تعاونا كهذا ينبغي أن يتمشى تماما مع الفصل الثامن من الميثاق وأن يراعي في كل الحالات صدارة الامم المتحدة . وفي رأينا أن موافقة كل الاطراف المعنية ، في الحالات التي تشارك فيها المنظمات الاقليمية ، أمر بالغ الاهمية . وفي هذا الصدد ، توجيه الانتباه الى التفاوت الكبير القائم في مختلف أنحاء العالم في درجة تماسك وتطور الترتيبات والمنظمات الاقليمية . لذا ، نرى أنه من الضروري أن يشمل دور الامم المتحدة في بناء السلم ، برامج عمل ملموسة لتعزيز الترتيبات والمنظمات الاقليمية عندما تقتضي الحاجة .

ويؤيد وفدي أيضا اقتراح الامين العام الداعي الى إنشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلم بما قيمته ٥٠ مليون دولار ، بشرط أن تحدد أهدافه بوضوح ويمول باسهامات من الدول الاعضاء سواء عن طريق اشتراكات مقررة أو على أساس طوعي . وإذ تعتقد جمهورية ايران الاسلامية أن تمويل الامم المتحدة تمويلا كافيا ومضمونا شرط مسبق للعمل الفعال ، ترى أن المقترحات الاخرى ، مثل تحميل فائدة على مبالغ الاشتراكات المقررة التي لا تدفع في حينها ، والتمويل الخاص ، والاقتراض التجاري ، وفرض ضريبة على نقل الاسلحة ، تتطلب دراسة مستفيضة .

علاوة على ذلك ، من الضروري ، في رأينا ، أن نضفي طابعا مؤسسيا على الصيغة الحالية لحساب جدول الانصبة المقررة لعمليات حفظ السلم .

في الختام ، لا يسعني إلا أن أذكّر جميع الحاضرين هنا بأن الغاية لا تبرر الوسيلة . فبعض الافكار والمقترحات الواردة في "خطة للسلام" يمكن أن تفسر بطريقة تضر ، في نهاية المطاف ، بالبلدان النامية بحجة الامن الجماعي . وجمهورية ايران الاسلامية تؤيد بالكامل ما ذكره الامين العام بأن حجر الزاوية في عمل الامم المتحدة "هو الدولة ويجب أن يظل كذلك" (A/47/277 ، الفقرة ١٧) . فاحترام سيادة الدول شرط أساسي في كل المساعي التي تبذلها الامم المتحدة .

وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا بأن اعادة تنشيط الامم المتحدة ، الذي اكتسب زخما كبيرا بفضل تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" ، والمتابعة المتوقعة

للتقرير ، يجب أن تكفلا احترام المبادئ التالية : المساواة السيادية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وحق الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الاجنبي في تقرير المصير .

لقد أصبح التغير أمرا حتميا الآن . ويتعين علينا أن نقدم على خيارات رشيدة تخدم مصلحة غالبية الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب . وسيحكم التاريخ على أعمالنا ونياتنا على حد سواء . وإننا ، وإن كنا صغارا ، على استعداد للعمل مع الاعضاء بكل نشاط وبروح من التعاون الدولي لكي ننتهز "الفرصة ... السانحة" (A/47/277 ، الفقرة ٣) . وفي هذا السياق ، يقترح وفدي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة لدراسة التقرير وتحديد الاولوية التي يجب أن تعطى للمقترحات ، سواء كانت تنفيذها المبكر أو دراستها بشكل مستفيض . وسيضطلع هذا الفريق العامل بدور تنسيقي هام في أنشطة الهيئات الفرعية للجمعية العامة ، التي بدأت بالفعل مناقشة بعض المقترحات الواردة في التقرير والمتصلة بجداول أعمالها . وينبغي للجمعية العامة أن تستعيد أهميتها وسلطتها المنصوص عليهما في الميثاق ، وأن تقاوم بشكل جماعي إقصاءها الى الهامش مرة أخرى .

السيدة هبة الله (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمثل عام ١٩٩٢ مرحلة بالغة الاهمية في تاريخ الامم المتحدة . فقد أوشكت المنظمة أن تصبح عالمية بحق بعد أن انضمت اليها ثلاث عشرة دولة جديدة . وتماشيا مع روح العصر ، تلقينا تقريرين هما "خطة للسلام" (A/47/277) والتقرير السنوي للامين العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) الذي يتضمن في معظمه خطة للتنمية . ويجسد هذان التقريران رؤيا الامين العام لمجتمع دولي تعيش فيه البشرية في سلم ووئام ، وتكون قادرة على تكريس طاقاتها لتحقيق أهداف السلم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية . وإنني أعرب عن تقديري العميق للامين العام على هذين التقريرين .

ولعلكم تذكرون أن تقرير الامين العام عن الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم أعد بناء على طلب مجلس الامن في اجتماع القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وأن الهدف منه تعزيز قدرة الامم المتحدة على صيانة السلم والامن الدوليين في

إطار الميثاق وأحكامه . وكانت الرغبة المعلنة لاجتماع قمة مجلس الامن هي أن يقدم التقرير الى كل أعضاء الامم المتحدة . وبالتالي ، فإنه من المناسب أن تجري هذه المناقشة في الجمعية العامة في نفس الوقت الذي يجري فيه العمل في هذا الخصوص في أجهزة الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

يتضمن التقرير المعنون "خطة للسلام" عددا من التوصيات القيّمة والعملية بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع . وهذه المقترحات ، بالاضافة الى المقترحات الواردة في التقرير السنوي عن التنمية في البلدان النامية ، تشكل معا إطارا لنظام دولي سلمي مستقر وفعال .

توفر مبادئ الميثاق أساسا صلبا لعمل المنظمة . وقد خدمت هذه المبادئ المجتمع الدولي طويلا حتى الآن ولابد من الالتزام بها بأمانة في كل أعمال المنظمة في المستقبل . وينبغي أن يكون المعيار الاساسي لدراسة المقترحات الواردة في التقرير المعنون "خطة للسلام" هو أنها تتفق بالكامل مع روح الميثاق . وبهذا الاعتبار ، يعتقد وفدي أن العديد من هذه التوصيات يمكن تنفيذه دونما إبطاء ، وبالتالي يجدر أن ينظر فيه المجتمع الدولي على الفور وبشكل مفصل .

ويتضمن التقرير أيضا عدة اقتراحات بشأن تعزيز وتنشيط الامم المتحدة لكي تتمكن على نحو أكثر فعالية من القيام بمهامها المعقدة والمتعددة الجوانب ، المتمثلة في إقرار السلم والامن الدوليين وتعزيزهما . وهذه المقترحات التي تتمشى مع مبادئ الميثاق ، يمكن أن تسهم في تعزيز مصداقية الامم المتحدة ونزاهتها وثقة الدول الاعضاء بقدرات المنظمة . ويؤيد وفدي الامين العام في مساعيه ، وسيواصل العمل معه بنشاط تحقيقا لهذه الاهداف .

لقد قدم الأمين العام العديد من المقترحات الملموسة في الفصل الخاص بحفظ السلم . وهي تتضمن توصيات للدول الأعضاء بأن تبلغ الأمانة بنوع وعدد الأفراد المهرة الذين يمكنها أن توفرهم الأمم المتحدة متى نشأت احتياجات لعمليات جديدة . وقد أوصى الأمين العام أيضا باستعراض وتحسين الترتيبات المتعلقة بتدريب أفراد حفظ السلام - مدنيين أو عسكريين أو أفراد الشرطة . ولكن ثمة توصية أخرى من الأمين العام تدعو إلى إنشاء مخزون محدد سلفا من المعدات الأساسية لحفظ السلام حتى يتسنى العمل فورا على توفير بعض المركبات وأجهزة الاتصال والمولدات وغيرها عند بدء العملية . ويطالب التقرير الحكومات أيضا بأن تنظر في خيار الاحتفاظ ببعض المعدات جاهزة لتقديمها فورا للأمم المتحدة ، على سبيل البيع أو الإقراض ، عند الطلب . ومن شأن هذه المقترحات أن تسهم في البدء الفعّال لعمليات حفظ السلم عندما يلزم الأمر .

ونوافق على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تبلغ الأمانة فورا بطبيعة الأفراد والمعدات التي هي على استعداد لأن تقدمهم بعد وقت قصير من الإخطار . ويسعدني أن أعلن أن الهند كانت من البلدان القليلة التي أشار اليها الأمين العام ، والتي قدمت هذه المعلومات إلى الأمانة عندما طُلب إليها ذلك منذ فترة من الزمن .

وفيما يتعلق بالحصول على المعدات والامدادات اللازمة لعمليات حفظ السلم ، أعتقد أنه من الضروري أيضا أن تحترم الأمانة مبدأي الشفافية وفعالية التكلفة . ولا بد من بذل جميع الجهود لكفالة الحصول على هذه الامدادات لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بأقل تكلفة ممكنة ، ودون المساس بفعالية العمليات .

والهند ، وفاء منها بمسؤولياتها بصفتها عضوا في الأمم المتحدة ، ما برحت على الدوام نشطة في الإسهام في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة . ومساهماتنا في عمليات الكونغو في عام ١٩٦٠ لا تزال حتى الآن تُذكر بالخير . ولكوننا من أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، يتعرض الأفراد الهنود لعدد كبير من الاصابات في أدائهم لدورهم في صون السلم والأمن الدوليين . ومن هذا

المنطلق ، نوافق على ما قاله الأمين العام حول الحاجة إلى وضع تدابير لضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة العاملين في ميدان حفظ السلم . وهذا يتطلب اهتماما عاجلا من الأمم المتحدة لكفالة تعاون جميع الدول الأعضاء على نحو ثابت ودائم في جهود حفظ السلام .

إن نجاح عمليات حفظ السلم يتوقف إلى حد كبير على توفر أساس مالي مضمون . والاقتراحات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد تحتاج الى بحث مستفيض وموضوعي من جانب كامل عضوية الأمم المتحدة ، لكفالة حسم الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة بغير تأخير ودون المساس بمصداقيتها وموضوعيتها وحيادها .

ومن المقترحات التي قدمها الأمين العام اقتراح يطالب بانشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام لمواجهة النفقات الأولية لعمليات حفظ السلام . ووفدنا يؤيد هذا الاقتراح ، ويقترح أن تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إسهامات في هذا الصندوق ، على أساس أن تمويل عمليات حفظ السلام هو المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأعضاء . ونوافق أيضا على ملاحظة الأمين العام بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية دفع مساهماتها في عمليات حفظ السلم من ميزانياتها الدفاعية .

وفي التحليل النهائي ، يتمثل الحل الوحيد الدائم للمشاكل المالية للأمم المتحدة في أن تدفع الدول الأعضاء ، بسرعة وبالكامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وفي نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . وهذا من شأنه أيضا أن يلبي الحاجة الماسة إلى قيام الأمم المتحدة ، وفي الوقت المؤاتي بسداد المدفوعات التي تدين بها للدول الأعضاء مقابل إسهاماتها في عمليات حفظ السلم .

إننا نرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الفقرة ٤١ من تقريره (A/47/277) والذي يطالب بوضع تدابير لحماية الدول من الصعوبات الناجمة عن فرض جزاءات اقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق . فعلى مدى السنتين الماضيتين ، شهد المجتمع الدولي لجوءا متزايدا إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق ، لفرض إرادة المجتمع الدولي على الدول المذنبة بانتهاك السلم والأمن الدوليين ومبادئ

الميثاق . وبينما تمثل هذه الجزاءات آلية هامة متوفرة لمجلس الأمن لأداء دوره في مجال صون السلم والأمن الدوليين ، أصبح المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد الصعوبات الناجمة عن الجزاءات بالنسبة للبلدان الأخرى ، والحاجة الفورية إلى معالجة الصعوبات التي يتعرض لها الضحايا غير المقصودين ، وينبغي تقرير تدابير بموجب المادة ٥٠ من الميثاق ، كما اقترح الأمين العام ، بحيث يمكن تشغيل الآليات بصورة فورية وآلية بمجرد فرض الجزاءات . وكما أعلن الأمين العام ، فإن هذا من شأنه أن يشجع الدول على التعاون مع قرارات مجلس الأمن .

إن اقتراحات الأمين العام توفر إطارا شاملا لصون السلم والأمن الدوليين لا من خلال التعامل مع عمليات حفظ السلام فحسب ، وإنما أيضا من خلال رؤية أكبر لعملية شاملة تتضمن الكشف عن التهديدات التي يتعرض لها السلم ، والتعامل معها قبل أن تتحول إلى صراعات ، وعملية إعادة بناء السلام بعد انتهاء هذه الصراعات . ونوافق على أنه لا يمكن معالجة مسألة السلام في نطاق عمليات حفظ السلام وحدها وأنه لا بد من اعتماد نهج أشمل إزاء السلم الدولي . وفي هذا السياق ، فإن لدى جميع أجهزة الأمم المتحدة أدوارها المحددة ، ومنها ، على سبيل المثال ، إيفاد بعثات لتقصي الحقائق ، وجهود حفظ السلام بموجب الفصل السادس من الميثاق ، والتشاور والتفاوض مع الأطراف المعنية ، والمساعدة الاقتصادية كسبيل لتحسين الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الصراعات ، وكلها تدخل في نطاق ولاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي أن يُسمح لهذه الأجهزة بأن تضطلع بأدوارها على نحو كامل في هذه الجهود . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الكفاية في أداء هذه الأجهزة لمسؤولياتها ، والشفافية فيما تقوم به من أعمال .

ونوافق أيضا على توصية الأمين العام بأن تعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يمكن أن يوفر استخداما أكثر فعالية لقدرة الأمم المتحدة على حسم الصراعات . وهناك أحكام في الميثاق ، كالمادة ١٥ ، تطالب بأن يرفع مجلس الأمن تقارير خاصة إلى الجمعية العامة يمكن أن تستعمل لهذا الغرض لتحقيق مزيد من التعاون بين أهم جهازين في الأمم المتحدة .

إن الامم المتحدة الاقوى والانشط في مجال صون السلم والامن الدوليين تتطلب ديمقراطية مقابلة في صنع القرار في الامم المتحدة . ومجلس الامن ، بحكم تركيبته الحالية ، لا يحتمل أن يعمل على نحو فعّال لمواجهة حاجات المجتمع الدولي المتزايدة في هذا الجانب البالغ الاهمية من أنشطة الامم المتحدة . وبالتالي من الضروري أن ينظر على نحو جاد وفوري في مسألة إصلاح مجلس الامن بحيث يجسد الوقائع المتغيرة . إن توسيع مجلس الامن سيزيد من سلطته المعنوية وسيمكنه من الاضطلاع بالولاية المعززة التي ستسند إليه في النهاية بموجب "خطة للسلام" .

يعلن الامين العام :

"إن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة ، ويجب أن يظل كذلك . فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك" . (A/47/277 ، الفقرة ١٧)

ونحن نؤيد هذا الرأي تماما . فلا يمكن المساس بسيادة الدول سواء على أساس إقامة توازن بين العالمية والوطنية أو على أساس تقرير المصير . فحق تقرير المصير لا يجوز أن ينطبق إلا على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، لا على أجزاء لا تتجزأ من الدول ذات السيادة . والمساواة في السيادة بين الدول جميعا ، وحرمة السلامة الإقليمية لاية دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية جميعها مبادئ مقدسة واردة في الميثاق ذاته . ومبدأ طلب دولة عضو وموافقة جميع الاطراف المعنية ينبغي الالتزام به بغير استثناء ، سواء كان ذلك يتعلق ببعثات تقصي الحقائق بموجب مفهوم الدبلوماسية الوقائية أو بعمليات حفظ السلام . وبطبيعة الحال فإن إجراءات الإنفاذ التي تعتمد بموجب الفصل السابع من الميثاق تقع في إطار فئة أخرى .

وينبغي ألا تستعمل القوة العسكرية ، كوسيلة من وسائل صون السلم أو منع الصراعات ، إلا كملاذ أخير . فروح ميثاق الامم المتحدة ذاتها تركز على بناء مجتمع دولي سلمي ومستقر ، لا تستعمل فيه القوة العسكرية إلا في الحد الادنى . وبالتالي ، من الضروري استنفاد كل الاساليب السلمية بالكامل قبل النظر في استعمال القوة لمنع الصراعات أو لتحقيق السلام . وحتى في ظل الظروف التي يصبح فيها من اللازم استعمال القوة ، ينبغي أن يكون ذلك دوما تحت قيادة الامم المتحدة وسيطرتها . وهذا من شأنه أن يعزز السلطة الادبية للمنظمة ، ومصداقيتها كعامل من عوامل السلام ، وثقة المجتمع الدولي في مثل هذه الإجراءات الانفاذية .

إن المقترحات الواردة في تقرير الامين العام ، كما أعلنت من قبل ، تتطلب نظرا مفصلا وشاملا من جانب كل أعضاء الامم المتحدة . وإننا نقترح تشكيل فريق عامل للجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة ، لدراسة المقترحات واقتراح أساليب العمل الممكنة بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير . وينبغي أن تكون اجتماعات هذا الفريق العامل مفتوحة العضوية ، وأن يقودها رئيس الجمعية العامة ، على الاقل في المراحل الاولى ، حتى يمكن أن تجري مداولاته على نحو هادف ، وبقدر ما يستحقه التقرير من اهتمام وجدية .

تعتبر صيانة السلم والامن الدوليين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، شاغلين رئيسيين للامم المتحدة . وقد تعرضت الحالة الدولية لتغيرات سريعة في السنوات القليلة الماضية ، ومع ذلك لا تزال مشاكل الماضي ، السياسية والانمائية ، تحيق بالكثير من الامم المتحدة على نحو متزايد . وتقريرا الامين العام - وهما التقرير السنوي و "خطة للسلام" - يقدمان إطارا شاملا للتعامل مع مسألة السلم والامن الدوليين والحاجات الانمائية للبلدان النامية . وكما أن المساعدة الاقتصادية يمكن أن تستعمل لتخفيف التهديدات الموجهة للسلم الدولي ، فإن تنمية البلدان النامية ، كما نوقشت في "برنامج للتنمية" في التقرير السنوي ، تلعب دورا هاما في تحقيق استتباب السلم والامن الدوليين .

وهناك روابط قوية بين السلم والامن الدوليين ، من ناحية ، وتنمية البلدان

النامية من ناحية أخرى . وقد قال الأمين العام بنفسه في تقريره السنوي ،

"إن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان : وهما على نفس القدر من الاهمية ولا بد أن يُسعى إلى تحقيقهما في آن واحد" . (A/47/1 ، الفقرة ٦٤)

وحيث أن الاستقرار السياسي لازم لتنفيذ سياسات اقتصادية فعّالة من أجل التنمية ، فإن تنفيذ هذه السياسات يُسهم حتما في استتباب السلم والأمن الدوليين .

والهند ، بوصفها أمة نامية ، تعتبر أولويتها الأولى ، بالطبع ، تحسين مستويات المعيشة لكل شعبها ، وتلك سياسة لا يمكن تنفيذها على نحو فعال إلا في إطار نظام اقتصادي دولي منصف . والأمم المتحدة ، بطابعها العالمي ، هي أهم محفل لتحليل وصياغة مفاهيم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تهم البلدان النامية . ونحن نتفق مع الأمين العام في أن :

"مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والامني يجب ألا تنفذ على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية ... ومن الضروري أن يُضطلع بهذه المسؤوليات على نحو متكامل قائم على الدعم المتبادل" . (A/47/1 ، الفقرة ٦٦)

ويود وفدي في الحقيقة أن يخطو خطوة أخرى ويقول إن تحقيق التنمية الاقتصادية لكل البلدان النامية ، إسهام هام من أجل ضمان استتباب السلم الدولي* .

ولهذا يؤيد وفدي عناصر النهج المتكامل كما اقترحها الأمين العام في تقريره السنوي فيما يتعلق بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ؛ والعلاقة المترابطة بين التجارة والاستثمار المالي والتكنولوجيا ؛ واحتياجات التنمية وحماية البيئة ؛ وتلبية الاحتياجات العاجلة للمساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الانسانية ؛ وتهيئة الظروف للتنمية طويلة الأجل . ويأمل وفدي أن يحظى "برنامج للتنمية" ؛ من كل أعضاء الأمم المتحدة ، بنفس الاهتمام الذي حظيت به "خطة للسلام" ، وأن تُحسم المسائل

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مؤمن (جزر القمر) .

المتصلة بالتجارة الحرة ، والتمويل الدولي ، وتوفر الموارد ونقل التكنولوجيا ، التي أعاقت حتى الآن جهود الأمم النامية في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية سريعين ، في ظل القيادة الشاملة للأمم المتحدة .

السيد سي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما تكلم الرئيس عبده ضيوف ، رئيس دولة السنغال ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ من فوق هذه المنصة التي شهرت الكثير من الأحداث الهامة في تطور منظمتنا ، هنأ رئيس الجمعية بحرارة وإخلاص . وأعرب أيضا عن تقدير وفد السنغال للطريقة الممتازة التي اضطلع بها الأمين العام منذ انتخابه ، قبل سنة ، لرئاسة منظمتنا ، بمهمته الرفيعة على هذا النحو من الكفاءة والفاعلية وإنكار الذات .

إن الرئيس عبده ضيوف ، في خطابه الذي آمل أن يكون مصدر إلهام لأعمال هذه الدورة ، أكد على التغيرات النوعية الأخيرة والهامة على الساحة الدولية في ميادين نزع السلاح والدفاع عن حقوق الانسان وصون السلم ، ورحب بهذه التغيرات التي تعتبر لازمة أيضا من أجل إحراز تقدم في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولي . ولهذا السبب ألقى الضوء على الثقة المتزايدة الموضوعة في الأمم المتحدة ، والدور الهام الذي سيتعين أن تضطلع به في بناء عالم جديد تعمل في ظله دولها الأعضاء سويا بروح من الاحترام المتبادل من أجل إقامة علاقات دولية تبنى على السلم والأمن ، بالإضافة إلى التضامن والثقة المتبادلة .

وفي ضوء هذه الملاحظات ذات الصلة بالموضوع والتي رأيت من المهم أن أذكّر بها الآن ، يُفهم تماما أن الوفد السنغالي يعلق أهمية كبرى على نظرنا في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، وبصفة خاصة "خطة للسلام" ، وهما موضوعا هذه المناقشة .

إن قراءة دقيقة للوثيقتين تذكرنا بقوة بتلك الفترة التاريخية الممتدة من ٢٥ نيسان/ابريل إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ، عندما اجتمع معا في سان فرنسيسكو عدد من الدول ، بعد أن وعت الدروس من الآثار المروعة لحربين من أشد الحروب التي عانتها الانسانية تدميرا ، لإخراج منظمتنا المهيبة إلى عالم الوجود .

ومنذ ذلك الوقت ، قطعنا طريقا طويلا وأحرزنا تقدما مرموقا ، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وتحقيق التزام أكبر من جانب الشعوب بحرياتها وسيادتها الوطنية . وبالتأكيد ، لم يكن واضعو ميثاق الامم المتحدة ، الذين كان شاغلهم الاساسي تجنب مخاطر التوتر والحرب ، يتوقعون أن يخف هذا العدد الكبير من الدول ـ ١٧٩ دولة ـ إلى قضيتهم ، وإن عملهم سيؤدي في هذا الوقت القصير إلى عهد من الوفاق ، وإن كان محفوفا بكثير من الغموض .

ولا شك في أن واضعي ميثاق الامم المتحدة كانت لهم أيضا رؤية جديدة للعالم ، عالم يتميز بتصميم أقوى على تحقيق التقارب بين جميع الدول . وهذا أمر ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى إذا أرادت الشعوب والامم أن تبني معا مستقبلا أكثر أمانا ورفاهية للأجيال الحالية والقادمة . وتقرير الامين العام الممتاز عن أعمال المنظمة (A/47/1) يقدم تصويرا جليا لهذه الرؤية للمستقبل ، وهي الرؤية الوحيدة التي يمكن أن تساعد على المحافظة على السلم والامن الجماعيين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم مرة أخرى تهانيء وفد بلدي وتشجيعه للامين العام ، وأحيّي مؤسسي منظمتنا وواضعي ميثاق الامم المتحدة على بعد نظرهم . فإليهم يرجع الفضل ، قبل كل شيء ، في وضع مبادئ منظمتنا وتحديد مقاصدها ، التي وإن بدت في بعض الاحيان وهمية ومثالية ـ تمكننا اليوم من الاستجابة ، إذا أردنا ذلك حقيقة ، إلى الطموحات العميقة للشعوب في بلداننا المختلفة .

ومسار السلوك الذي رسموه لنا يمكننا من تخفيف المعاناة التي أصابت العالم من جراء الحرب الباردة وكل التوترات ، ومن المساعدة بمختلف الطرق على تشجيع احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية . ولا شك في أن هذه اجراءات تشكل خطوات حاسمة صوب هدفنا النهائي ، وهو إنشاء نظام عالمي جديد أكثر عدلا وإنصافا .

ومن الواضح أن مهمتنا لم تنته بعد ، بل على العكس من ذلك ، فقد بدأت لتوها ، لان الامم المتحدة ، بعد أن استعادت مصداقيتها وأحيت كل هذه الآمال العريضة ، أصبح الطلب يشتد عليها الآن أكثر من أي وقت مضى .

وعودة الصراعات الدولية والإقليمية ، وهي مصدر دائم لقلقنا وانشغالنا ، دليل جيد على أبعاد هذه المهمة ، والحاجة إلى تزويد المنظمة بوسائل تمكنها من الاضطلاع بها بأكثر السبل الممكنة فعّالية .

ولهذا ، فقد كان مما أثلج صدرنا أن الامين العام قد أعد ، بناء على مبادرة من رؤساء دول وحكومات أعضاء مجلس الامن الذين اجتمعوا في نيويورك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، "خطة للسلام" . وهذه الوثيقة القيمة تضم اقتراحات ملموسة

وصميمية حول كيفية تعزيز قدرات المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية . وحفظ السلام وصنع السلم ، وبناء السلم ، وحول طرق ووسائل تعزيز فعاليتها في إطار أحكام الميثاق الهامة .

ومن التدابير المقترحة في "خطة للسلام" ما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، والتعاون مع الترتيبات والوكالات الإقليمية . والتحليل الدقيق لهذه التدابير يثبت أن لها أهمية خاصة . وفي هذا السياق ، يرى وفد السنغال أن بناء الثقة ، وتقصي الحقائق ، وإقامة نظام للإنذار المبكر ، والوزع الوقائي ، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، تشكل أساسا ممتازا للبدء في حل الأزمات وتهيئة الظروف اللازمة لتعاون اقتصادي دولي يمكن أن يخدم البشرية بطريقة أفضل .

والمسار الذي ينبغي أن يتبع يتضمن أيضا إلقاء مسؤولية أكبر على عاتق محكمة العدل الدولية واللجوء إلى التحكيم سعيا وراء الحل السلمي للنزاعات . إن إنشاء نظام لتعبئة الموارد الكافية بما يحقق المزيد من فعّالية التكاليف في أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية أمر أساسي ، إذا كان لنا أن نلبي احتياجات اليوم وتحدياته .

وتحظى المقترحات المتعلقة بعمليات حفظ السلام على تأييدنا التام أيضا حيث أنها تهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها في هذا المجال بصورة أفضل ، ذلك المجال الذي تشارك فيه السنغال دائما مشاركة دؤوبة يقظة .

وفيما يتعلق ببناء السلم ، يرحب وفد السنغال بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام لإدراج هذا العنصر في "خطة للسلام" . ويرى وفد السنغال أن لهذا العنصر أهمية خاصة لأنه يتضمن التزاما من الأمم المتحدة بأن تشارك مشاركة أكبر في السعي لإيجاد حلول للأسباب الأساسية الكامنة وراء الصراعات . وكما نعلم جميعا فإن هذه الأسباب تتصل عادة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية أو الفقر أو المصالحة المعينة . وبعبارة أخرى ، أن فكرة بناء السلم لها في رأينا ميزة إضافية وهي أنها تعبر عن اهتمام عميق يشعر به الرئيس عبده ضيوف الذي يعتبر أن حجر الزاوية الآخر للسلام هو التنمية .

ولا شك في أن صنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم هي أهدافنا المشتركة . ولكن يجب أن يدعمها تماما عزمنا على تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة . إن الاخذ بهذا المفهوم ،الذي لقي تأييدا واسع الطاق في مؤتمر الامم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، معناه في رأينا أن مشاكل الفقر والتخلف التي تهدد السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا ، لا يمكن أن تحل إلا في مناخ من النمو العام يأخذ في الحسبان بدرجة كبيرة مشاغل البلدان النامية ، ويحقق اشتراكا أكبر لهذه البلدان في بناء هذا العالم الجديد .

ولهذا نرى أن هذه المسؤولية المشتركة عن تصريف الشؤون الدولية يجب أن يكون لها دور هام في إطار عمليات حفظ السلام ، عن طريق تعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، كما اقترح الامين العام في تقريره . وبطبيعة الحال ، لا يسع وفد السنغال إلا أن يرحب بهذه التوصية لانها نابعة لا عن مجرد الرغبة الحميدة في الاستخدام الرشيد لمصادر الامم المتحدة المحدودة للغاية ، بل أيضا ، وهو الاهم ، عن حرص على احترام ميثاق الامم المتحدة ، نصا وروحا ، وبخاصة المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من الفصل الثامن . ويجب أن نُذكّر بأن هذا الفصل يدعو إلى التعاون بين الامم المتحدة والتنظيمات والوكالات الإقليمية في السيطرة على الازمات وحلها .

وبهذه الروح ، فإن الرئيس عبده ضيوف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، في نفس هذه القاعة تقدّم ، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامي في الوقت ذاته ، باقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالصومال ، تحت رعاية الامم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية . وهذا النوع من التعاون ضروري بصفة خاصة ، على ضوء ما ورد في تقرير الامين العام من أن الامم المتحدة أجرت بصعوبة ولكن بفعّالية بالتأكيد ١٣ عملية لحفظ السلام من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك الوقت أجرت ١٣ عملية أخرى . ومن نتائج هذه الحالة أن الامم المتحدة كان عليها أن تعطي أهمية أكبر لحفظ السلام ، الذي هو مهمة نبيلة بلا شك ، إلا أن من عيوبه التضحية

إلى حد ما بتحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المنصوص عليها في الفصل التاسع من الميثاق .

ونظرا لأن افريقيا تعي تماما أن الأمم المتحدة لا تستطيع وحدها أن تكفل الدفاع عن العالم في نفس الوقت الذي تشجع فيه التعاون الاقتصادي الدولي الحقيقي ، فقد اتخذت افريقيا المبادرة الهامة التي ذكّر الرئيس عبده ضيوف الأعضاء بها هنا ، وهي إقامة جهاز لمنع الصراعات الافريقية والسيطرة عليها وتسويتها . وعن طريق هذه المبادرة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في داكار ، عاصمة السنغال ، كان هدف افريقيا أن تكرر من جديد الافصاح ، بمساعدة المجتمع الدولي ، عن تصميمها على الامساك بزمام مصيرها . وافريقيا مقتنعة بنفس الدرجة بأن تطلعات البلدان النامية إلى العدالة والانصاف والديمقراطية والسلام لا يمكن تحقيقها بفعّالية إن لم تؤخذ في الحسبان السمات المعينة لمختلف المجتمعات المعنية ، وإن لم تشارك تلك المجتمعات مشاركة فعّالة في ذلك .

لكل هذه الأسباب ، نرى أن التوصيات التي وردت في "خطة للسلام" تتفق مع شواغلنا وتستحق اهتمامنا الشديد .

ووفد السنغال ، مثل الامين العام ، مقتنع بأن جميع المقترحات الواردة في هذه الوثيقة تنبع أساسا من أحكام الميثاق ذات الصلة وأنها يمكن أن تساعد في الحيلولة دون أي اتجاه نحو الانفرادية ، كما يمكن أن تساعد على تعزيز الثقة والتضامن الدوليين . وإن ضرورة تعزيز الثقة والتضامن يبرران تبريرا كاملا الاقتراح المتصل بإنشاء اتفاق عام بشأن التضامن - وهي الفكرة التي طرحها علينا الرئيس عبده ضيوف للنظر فيها .

وهذه الضرورة تشكل أيضا حجة قوية لصالح تجدد الحوار بين الشمال والجنوب ، على أساس روح المشاركة والمسؤولية المشتركة ، بما يحقق المصالح الحقيقية للطرفين . ونجد أن هذا النهج جدير بالاهتمام بوجه خاص لأن أي صراع في المصالح بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يكون في صالح أي جانب . ولا يمكن بناء عالم السلم والرخاء الذي نطمح فيه جميعا إلا اذا عملت جميع الدول معا لمنفعة سكانها .

ولا ينبغي أن نسأم أبدا من تكرار القول بأن الشمال والجنوب مترابطان ، ولا مفر بالتالي من أن يعيشا سويا . وفرصهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة تعتمد بقدر كبير على قدرتهما على تجميع طاقاتهما وامكاناتهما وكذلك المواهب الخلاقة لشعوبهما ، بروح حقيقية من التضامن . كما أن فرصهما في إرساء السلم والامن العالميين الدائمين تعتمد خاصة على عزمهما ، عن طريق التعايش السلمي والمساعي المشتركة في خدمة التنمية ، على تنحية أي خطر للتدمير المتبادل .

ولهذا فإن وفد السنغال ملتزم التزاما عميقا بتحقيق اتفاق عام بشأن التضامن ، ونعتقد أن ذلك سيكون أفضل وسيلة ممكنة للوفاء بالهدف الوارد في "خطة السلام" - أي توفير الموارد للامم المتحدة ليس فحسب من أجل منع الصراعات قبل وقوعها وحفظ وبناء وتعزيز السلم والامن الدوليين بل أيضا لاعطاء أمل وثقة متجددين في المستقبل لاغلبية الشعوب التي تعاني من الآثار الضارة للفقر والبؤس .

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان دون أن أتقاسم مع سائر الاعضاء رأيا حكيما جدا وفي محله تماما عبرت عنه شخصية من ابرز شخصيات هذا القرن ، هي المستشار ويلي برانت - رحمه الله - الذي كان في سياق أعماله الطيبة طوال حياته في خدمة القضايا النبيلة ، يؤكد أن ضياع الارواح البشرية في وقت الحرب جدير بالشجب أخلاقيا مثله مثل اللامبالاة تجاه شخص حكمت عليه الظروف بالموت من الجوع أو العطش أو المرض أو الفقر .

ومن ثم لن يكون من الكافي بالنسبة لنا أن نسكت أصوات المدافع ، وأن نوقف الدبابات ثم نعتبر أننا قد أكملنا مهمتنا . إن هناك الكثير جدا مما ينبغي عمله ، لأن السلم ليس مجرد غياب الحرب . والواقع أنه سيتعين علينا تحويل هذه الآلات المخيفة المكرسة لتدمير الجنس البشري وبيئته ، الى معدات للانتاج ، وأدوات تساعد على صيانة توازن النظم الايكولوجية . وسيتعين علينا أخيرا أن نتغلب على الحرب والمرض والجوع والأمية .

وبهذه الطريقة نساعد على تخفيف محنة المحرومين ونتفادى اليأس الذي يؤدي الى سلوك ضار بمساعينا الرامية الى الحفاظ على السلم والأمن في جميع أنحاء العالم . وواقع الأمر أننا ليس لدينا خيار آخر . ففي حين أن من الصحيح أنه لا يمكن ابدا أن تكون هناك تنمية دون سلم ، فإنه من الصحيح بنفس القدر أن السلم والأمن دون تنمية يظلان مجرد دعوة صالحة أو مجرد حلم هش خداع .

أود أن أشكر الممثلين على حسن إصغائهم وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الاعراب لوفد مصر عن عميق تعازينا وحزننا ، وعن تعاطفنا وتضامننا في أثر الكارثة الطبيعية الاخيرة التي أصابت إصابة شديدة شعبها الودود الشقيق .

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : من مقاصد وأهداف الأمم المتحدة المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ولتحقيق ذلك ، شجع المجتمع الدولي المبادرات التي من شأنها تعزيز دور الامم المتحدة في هذا الميدان . ومن هذا المنطلق ، فإن وفد بلادي يرحب في هذه المناقشة بتقرير الأمين العام "خطة للسلام" الوارد في الوثيقة (A/47/277) باعتباره إسهاما قيما لما ستضطلع به المنظمة الدولية

لإنجاز أهدافها ومقاصدها . وباعتباره إسهاما جاء في وقته حيث تتكاتف الجهود الدولية لتجاوز سلبيات الحرب الباردة ووضع نهج جديدة لعالم يسوده الاستقرار والأمن .

في تقريره "خطة للسلام" تناول الأمين العام المجالات التي من شأنها تعزيز دور الأمم المتحدة في ميادين حفظ السلم والأمن الدوليين . وفي إطار هذه المجالات أورد الأمين العام العديد من المقترحات والتوصيات الهامة . وفي هذا الخصوص يود وفد بلادي التطرق الى مايلي :

إن بلادي تؤيد كل الجهود الرامية الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميادين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظه ، وذلك وفقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه . ونحن نؤكد على إن احترام السيادة الوطنية والوحدة الاقليمية ، كما تحدد في الميثاق ، يجب أن يشكل قاعدة أساسية في العلاقات الدولية وفي أية تدابير تتخذها الأمم المتحدة في هذه الميادين .

كما تؤيد بلادي الدعوة لأن تضطلع جميع أجهزة الأمم المتحدة بما أوكل اليها من أدوار بموجب الميثاق . وفي هذا الإطار ، يجب أن تقوم الجمعية العامة بدور عملي وفعال بشأن حماية السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الخصوص ، نشدد على أهمية تنسيق العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وأن تقوم الجمعية العامة ، شأنها شأن مجلس الأمن والأمين العام ، بالدور المحدد لها بموجب الميثاق ، وأن تتخذ الاجراءات الضرورية لضمان تنفيذ قراراتها ، وأن تلتزم كافة الأجهزة في الأمم المتحدة بالتطبيق الدقيق لأحكام الميثاق دون تجاهل أو تمييز .

وانطلاقا من حقيقة أن النهج المتكامل والمتوازن الذي يمكن كافة أجهزة الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور المحدد لها في مجال حفظ السلم والأمن هو السبيل الأمثل للتقيد بنص وروح الميثاق ، فإننا نؤيد الدعوة لزيادة الاستعانة بمحكمة العدل الدولية ، ونحث على أن تحال الى هذه المحكمة كافة المنازعات الدولية ذات الصبغة القانونية ، وضمان ألا تقفز بعض الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة على اختصاصات المحكمة من خلال التدخل للفصل في مسائل هي أصلا من اختصاص محكمة العدل الدولية .

كما نؤيد الاقتراح بأن يلتمس الأمين العام الرأي الاستشاري من المحكمة وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة .

في معالجة الأمور المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ، دعا الميثاق الى اللجوء الى التنظيمات الاقليمية . واستنادا الى ذلك . فإن بلادي تؤيد الدعوة الى زيادة تعزيز التعاون في هذا الميدان بين الأمم المتحدة والتنظيمات الاقليمية ، على أن يتم ذلك وفقا للفصل الثامن من الميثاق ، وأن تراعي أولوية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ، وكذلك موافقة الاطراف المعنية في الحالات التي تتناولها الترتيبات أو التنظيمات الاقليمية .

إن صون السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يتحقق بدون معالجة المسائل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والانسانية ، والبيئية . ولذلك نؤيد الدعوة لكي يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وغيره من الأجهزة ذات العلاقة بالدور المناط به ، بموجب الميثاق في إعداد الدراسات والتقارير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي الى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، لأننا نرى أن السلم الدولي لا يتحقق فقط في غياب النزاع المسلح ولكنه يتطلب النهوض بالتنمية ، وحماية حقوق الإنسان ، والقضاء على الجوع والفقر في كافة أنحاء العالم .

أما في مجال بناء السلم بعد انتهاء النزاع ، فقد قدم الأمين العام توصيات هامة ، ومما تطرق اليه في هذا الشأن مخلفات الحروب باعتبارها أحد معوقات البناء . وفي هذا الخصوص ، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على إشارته لهذه المسألة لأننا في ليبيا عانينا كثيرا من مخلفات الحروب ، وخاصة الالغام التي زرعت على الأراضي

الليبية خلال الحرب العالمية الثانية . فإلى جانب ما دفعه الشعب الليبي من ثمـــن بشري ومادي باهظ نتيجة لها ، لا تزال هذه الالغام تتسبب في قتل العديد مـــن الارواح ، وإتلاف الكثير من الممتلكات . وتشكل عائقا رئيسيا أمام جهودنا من أجل مقاومـــة التصحر ، والمحافظة على البيئة .

إن معالجة الوضع المالي للامم المتحدة ، وضمان التنفيذ السريع والفعـــال لعمليات حفظ السلم ، يتطلبان أن يكفل للامم المتحدة أساس قوي وهو توفير الامـــوال الكافية . فالامم المتحدة لا يمكن أن تقوم بالدور المناط بها دون الموارد الماليـــة اللازمة . وقد ذكر الامين العام في تقريره "خطة للسلام" ، وكذلك في تقريره عن أعمـــال المنظمة ، بمقترحات سبق طرحها ، وتقدم بمقترحات جديدة . وانطلاقا من الحرص علـــى إيجاد قاعدة مالية سليمة وثابتة للمنظمة ، فإن بلادي تـــرى أهمية إجراء دراســـة تفصيلية لهذه المقترحات .

أكد الامين العام أنه ، عند التصدي للمشاكل المختلفة المتعلقة بصون السلـــم والامن الدوليين ، يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة منسقة وليس بصورة انتقائيـــة . ونحن نرى أهمية أن تحكم هذه القاعدة جميع مداولات الامم المتحدة ، ومجلس الامن علـــى وجه الخصوص ، باعتباره المعني الاول بصون السلم والامن الدوليين ، وذلك بأن يبتعـــد المجلس عن تطبيق نصوص الميثاق حسب هوى بعض الدول الكبرى ومصالحها ، خاصة فيمـــا يتعلق باستخدام الفصل السابع . وأن يعمل على إتاحة الفرصة لإجراء مشاورات أوسع حـول مشاريع قراراته . وأن يراعي في هذه القرارات الوضوح ، وأن ينفذها بشكل يبتعد عـــن التمييز والازدواجية ، لان ذلك هو الذي سيحافظ على مصداقية مجلس الامن وسلطتـــه المعنوية ، ويكفل إحترام الدول الاعضاء لقراراته والالتزام بها دون تشكيك أو تردد .

يود وفد بلادي أن يشير الى أنه في اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة فـــي نهاية شهر يناير الماضي ، وردت في بيانات بعض الوفود أنه لا يمكن الركون الى نظـــام أمن جماعي في وضع يتمتع فيه عدد من الدول بحق النقض في مجلس الامن . إن بـــلادي ودولا عديدة اخرى مافتئت تنبه الى ما يشكلـه حق النقض من عرقلـة لاتجـاه تعزيز دور الامم

المتحدة في تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين . ونحن نشعر بالارتياح لأن التطورات الدولية الجديدة عززت الاتجاه لاعتماد مجلس الأمن لعدد كبير من قراراته بالاتفاق العام في الآراء ، ولكننا لسنا على قناعة بأن هذا التوجه سيضمن عدم الرجوع الى استعمال هذا الحق خاصة في صراع يكون أحد الاعضاء الدائمين طرفا فيه . ونحن نرى أن الحل الجذري هو إلغاء حق النقض وإزالته .

ختاما ، فإن وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يتطلع للمشاركة في أي عمل يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"، ولذلك فإننا نؤيد اقتراح أن تشكل الجمعية العامة فريقا مفتوح العضوية لتقييم التوصيات والمقترحات التي تضمنها التقرير ، واقتراح السبل والوسائل المناسبة لمعالجتها .

السيد ارسيلا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن تسمحو لي في البداية ، بالاعراب ، باسم حكومة الفلبين وشعبها ، عن أصدق مشاعر تعاطفنا مع حكومة مصر وشعبها إزاء فقد المئات من الارواح والدمار الذي حاق بالممتلكات أثناء الزلزال الذي اجتاح القاهرة وضواحيها . ونستطيع ، بوصفنا ضحايات للكوارث الطبيعية على نحو متكرر ، أن نقدر تماما التجربة الاليمية التي يعيشها اخواننا المصريون .

والفلبين ، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ، ملتزمة بالدور المركزي للمنظمة المتمثل في توفير وإدامة إطار يمكن من خلاله للعلاقات ، فيما بين الدول ذات السيادة أن توجه صوب السلم العالمي والاستقرار والرخاء . وبالتالي فإننا ، نرحب مع الارتياح الشديد ، بتقريري الامين العام المقدمين بموجب البند ١٠ من جدول الاعمال . إننا نهنئ الامين العام على تقريره السنوي الاول بشأن أعمال المنظمة وتقريره المعنون "خطة للسلام" .

وتولي حكومتي كلا التقريرين الدراسة الجادة التي يستحقانها . ونتفق مع فرضيتهما الاساسية بأن الفرصة مؤاتية لجميع الدول - والدولة هي الاساس الراسخ الذي تستند اليه الامم المتحدة - لكي تنهض معا بمهمة التجديد الاساسي للمنظمة . وهذا هو أوان تعزيز قدرة المنظمة وجعلها أكثر فعالية لاغراض الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام ولكي تكون قادرة ، حسب تعبير الامين العام :

"على التعامل بصورة شاملة مع الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية البشرية" .(A/47/1 ، الفقرة ٩) .

غير انه من المفيد ، إذ نقوم بذلك ، أن ندخل في الحسبان ما قاله ممثل اندونيسا في وقت سابق من المناقشة ، باسم حركة عدم الانحياز :

"يجب على المجتمع الدولي ان يكفل تمسكا صارما بمبادئ السيادة وعدم التدخل التي لا بديل لها والتي ينبغي ألا تتخطى أو يخفف منها تحت أي ذريعة" . (A/47/PV.37 ، الصفحة ٣٣) .

وحيث أنه سوف تسنح فرص اخرى خلال هذه الدورة للإدلاء بآرائنا بشأن المواضيع المحددة التي يشملها تقرير الامين العام السنوي الاول ، فإنني سأقصر بياني الحالي على وثيقته التي غيرت مسار الطريق "خطة للسلام" .

وتوافق الفلبين على الرأي القائل بأن تخفيف التوترات والاحتواء المبكر لحالات النزاع هما أكثر الوسائل فعالية لصون السلم والامن الدوليين . غير إن الدبلوماسية الوقائية الفعّالة تتطلب توفر قدرة على الرد السريع تكون مكملة لآلية الرصد عالية الكفاءة . وفي ضوء هذا ، يبدو لنا أن إنشاء شعب على أساس جغرافي في نطاق إدارة الشؤون السياسية خطوة في الاتجاه الصحيح . وإذا دعمت هذه الشعب بموظفين مهرة بالمعنى الصحيح وزودت بالهيكل الاساسي الكافي بما في ذلك إمكانية الحصول على البيانات وعلى تقييمات المخاطر التي تتوفر لدى الوكالات المتخصصة والمكاتب الفنية التابعة للامم المتحدة ، وخاصة تلك التي توجد في الميدان ، فسوف تستطيع هذه الشعب توفير قدرة قيمة في مجال الإنذار المبكر . ونحن نؤيد الاقتراح الاسترالي الذي يقضي ، بأن تنظر الدول الاعضاء ، بغرض تعزيز تلك القدرة ، في إعارة خبرائها لاغراض إقامة شبكة معلومات للاستجابة السريعة ، واستحداث مقترحات خلاقة للمنازعات المحددة ، وتدريب الموظفين من المستوى المتوسط على التحليل السياسي وحسم المنازعات .

ويجب التوسع في استخدام تدابير بناء الثقة بصورة روتينية ، بما في ذلك التبادلات المنتظمة للبعثات العسكرية وتشكيل مراكز اقليمية لخفض المخاطر ورصد اتفاقات الاسلحة .

ويمكن للحلقات الدراسية التي تعقد داخل المنطقة الاقليمية بشأن المسائل الامنية ، مثل الحلقتين اللتين عقدتا بالفعل في مانيلا وبانكوك ، أن توفرا بصيرة قيمة وقوة دافعة للمزيد من العمل المشترك وتوافق الآراء .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) .

وتؤيد حكومتي تأييدا لا لبس فيه الاستخدام الأوسع لبعثات تقصي الحقائق وبعثات المساعي الحميدة ، التي تنفذ على نحو متمشي تماما مع الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين ، واعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

وتتفق الفلبين مع الامين العام في أن الوزع الوقائي وإنشاء مناطق منزوعة السلاح يمكن أن يثبتا جدواهما ، في حالات معينة ، في منع نشوب منازعات مسلحة .

وتؤيد حكومتي تأييدا تاما دعوة الامين العام الى زيادة استخدام الوسائل التي تتضمنها مختلف الاعلانات المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات . وفي هذا الخصوص ينبغي للمنظمة أن تمضي قدما في إيجاد قدرة على الاضطلاع بالدبلوماسية "الهادئة" من النوع الذي يُعزز الثقة ويكفل الانصاف ويتفادى "تدويل" المنازعات بلا داع . وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تزيد من مشاركتها في عملية صنع السلم في الحالات التي قد يؤدي فيها ثقل السلطة الاخلاقية للمجتمع الدولي الى احداث تغيير في الموقف .

وتؤيد الفلبين منح الامين العام سلطة استصدار فتاوي من محكمة العدل الدولية ، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٩٦ من الميثاق . ونتفق مع الرأي القائل بأن بوسع المحكمة العالمية أن تقدم إسهامات ذات شأن في عملية صنع السلم ، وان الدول الاعضاء ينبغي أن تنتفع بها .

ولما كانت الفلبين ذاتها قد واجهت مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن تطبيق الجزاءات بموجب المادة ٤١ ، فانها تؤيد توصية الامين العام بأن يقر مجلس الامن ، على وجه السرعة ، مجموعة من التدابير تشمل المؤسسات المالية وغيرها من عناصر منظومة الامم المتحدة لحماية الدول المتأثرة من جراء فرض الجزاءات . كما نؤيد اقتراح بلدان الشمال الاوروبي بأن ينظر مجلس الامن في بدء إجراء دراسة عن فعالية وتنظيم مختلف أنواع الجزاءات .

إن التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع ، بحكم طابعها ذاته ، تترتب عليها دائما نتائج خطيرة ، ويجب لذلك عدم استخدامها إلا بعد إخفاق الوسائل الاخرى ، التي تشمل تلك الواردة في الفصل السادس . وسيكون من المستصوب لابعد حد إنشاء آلية لإجراء مشاورات عاجلة ، وأن تكن وافية ، بين مجلس الامن وعامة الدول الاعضاء في الامم المتحدة لبحث أي مقترحات تتضمن تدابير من تدابير الفصل السابع .

وقد وجه الامين العام إنتباه الدول الاعضاء الى الترتيبات الخاصة المشار اليها في المادة ٤٣ من الميثاق . كما ادخل أيضا فكرة وحدات إنفاذ السلم . وتبدي حكومتي استعدادها للمشاركة في المناقشات للتوصل الى تفاهم أوسع بشأن هذه المسائل .

وتؤيد الفلبين زيادة مشاركة الامم المتحدة في عمليات حفظ السلم وتشيد بالتعاون المتعمق بين الامانة العامة للامم المتحدة والدول الاعضاء في هذا العمل البالغ الاهمية الذي تضطلع به المنظمة . وقد شاركنا ، وسنواصل المشاركة ، في البعض من تلك العمليات . وقد قمنا أيضا بالرد على استبيان الامين العام عن القوات التي يمكن استخدامها في هذه العمليات ، كما اننا نواصل إعادة تقييم قدراتنا ، وخاصة فيما يتعلق باختيار مجموعة من الاشخاص الذين يمكنهم القيام بمهام الموظفين السياسيين المدنيين ، وراصدي حقوق الانسان ، والمسؤولين الانتخابيين ، والاختصاصيين في شؤون اللاجئين وشؤون لمعونة الانسانية ، والشرطة ، وذلك بقصد تحديد الموارد الاخرى التي قد يكون بوسعنا توفيرها عند الطلب .

وتشاطر الفلبين الامين العام قلقه إزاء الفجوة القائمة بين الطلبات المتزايدة لعمليات حفظ السلم ، والوسائل اللازمة لمواجهة تلك الطلبات .

ونحن نبذل أفضل جهودنا في ظل مصاعبنا الاقتصادية الخاصة ، للوفاء بالتزاماتنا . كما اننا نترقب باهتمام شديد إقتراح اليابان الرامي الى كفالة توفر الموارد اللازمة للبدء بتنفيذ عمليات رئيسية لحفظ السلم دون فرض أعباء مالية جديدة على الدول الاعضاء .

وترى حكومتي أن اضافة الامين العام لموضوع بناء السلم بعد انتهاء الصراع إلى تقريره ، أمر ينم عن حساسية فكرية ، إن السلم قبل كل شيء انما يرتوي من سلسبيل المعاملة الكريمة والتزام قواعد اللياقة والحرص على رفاه الجنس البشري بأسره . واقتبس من المعاني التي وردت في فقرة من البيان الرئاسي الصادر عن أول قمة لمجلس الامن ، فاقول إن السلم والرفاه وجهان لعملة واحدة ، هي الانسانية .

وتتفق الفلبين مع أفكار الامين العام حول تعزيز السلم بعد حسم الصراعات . وينبغي على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن توجد مزيدا من التنسيق في توفير المساعدة ، حيثما تلزم . ويسعدنا أن نلاحظ أن الامين العام ما فتئ يبذل قصارى جهده لزيادة فعالية التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة من خلال لجنة التنسيق الادارية .

وقد نادى الامين العام أيضا بزيادة التعاون بين الامم المتحدة والترتيبات أو المنظمات الاقليمية في ميدان صون السلم والامن الدوليين . ونحن نوافق على أن إجراء المزيد من المشاورات الموضوعية بينهما يمكن أن يسهم كثيرا في التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول طبيعة المشكلة المعنية والتدابير اللازمة لمعالجتها . ومع ذلك ، ينبغي أن تظل هذه الانشطة التعاونية متفقة تماما مع الفصل الثامن من الميثاق : أي ينبغي أن تبقى لمجلس الامن المسؤولية الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين .

ويرى وفدي أن هذه المناقشة مجرد بداية لعملية هامة من التشاور وبناء التوافق في الآراء من أجل تحقيق الاهداف الواردة في تقرير الامين العام "خطة للسلام" ، ويسعدنا أن نلاحظ انه من الممكن أن تُضم اليها فيما بعد خطة مرافقة للتنمية ، على النحو الذي تتبين خطوطه الرئيسية بالفعل في التقرير السنوي الاول للامين العام ، بحيث تمتد عملية الاصلاح إلى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة . ونحن نؤيد إقتراح زملائنا ممثلي بلدان عدم الإنحياز تشكيل فريق عامل لاجراء دراسات متعمقة لتوصيات الامين العام .

إن وفدي على استعداد للعمل مع سائر الممثلين في هذا المحفل في ضوء الطرق والوسائل اللازمة لتحويل الامم المتحدة هذه إلى منظمة عالمية جديرة حقا بالثقة التي نضعها جميعا فيها .

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مبادرة اجتماع قمة مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ستكون بكل تأكيد معلما تاريخيا في سبيل تنسيق جهود الامم المتحدة صوب تحقيق المزيد من السلم والرخاء لعالمنا الحالي المتغيّر والمضطرب .

ويهنئ وفدي الامين العام لتقديمه تقريرا مفيدا وشاملا تحت عنوان "خطة للسلام : الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام" .

وقد درس وفد دولة أفغانستان الاسلامية بعناية تامة واهتمام خاص تقرير الامين العام بشأن البند ١٠ من جدول الاعمال ، ويود أن يتقدم باسهامه التالي في المناقشة .

كانت الامم المتحدة دائما مصدر أمل للملايين من سكان عالمنا ، ولا سيما حيث لا يزال الفقر والامية والتخلف ، بالاضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أمورا تشكل تهديدا لتنميتهم الاقتصادية ورخائهم وأمنهم .

وقد زادت من هذا الامل التغيرات الايجابية الكبيرة التي طرأت مؤخرا على العلاقات الدولية صوب تحقيق عالم أكثر استجابة لحاجات المحتاجين ، وتهيئة مناخ دولي أكثر أمنا وأكثر مؤاتاه ، والتي نشأت عن انهيار الشيوعية ، ونهاية عصر الحرب الباردة ، وانتهاء استقطاب القوى العالمية .

ومن ثم ، ينبغي اغتنام فرصة المناخ المؤاتي الحالي من السلم والتفهم والتعاون ، فضلا عن الموقف الاكثر تجاوبا مع متطلبات احترام حقوق الانسان وكرامته ، لتعزيز فعالية منظمتنا وفائدتها إلى أقصى حد ممكن ، ولا سيما حيث يكون بمقدورها أن تحول دون نشوب الصراعات ، وأن تنهي الصراعات ، وأن تزيل التهديد باثارة الصراعات عن طريق الكشف المبكر عن مصادرها المحتملة .

وتمشيا مع آراء حركة عدم الانحياز وموقفها حيال هذا الموضوع ، نحن على اقتناع بأنه ، في ضوء التغيّرات السياسية العميقة على الساحة الدولية ، فان التغيّرات والاصلاحات الموضوعية التي يلزم اجراؤها في النظام الاقتصادي العالمي لتمكين البلدان النامية من الحصول على فرصة منصفة لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي

لشعوبها ، هي تغييرات واصلاحات سيكون لها أثر ايجابي كذلك على ضمان السلم الحقيقي والتنمية في جميع أنحاء العالم .

ويولي وفدي أهمية قصوى للدبلوماسية الوقائية ، التي تعد الخطوة الاولى صوب تجنب الصراعات ، وتعد أيضا الخطوة الاولى صوب تجنب إختلال السلم والاستقرار . فان تحديد الحالات ، وجهود صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم ، مع الاهتمام خاصة بأعمق أسباب الصراع ، كما يرد في الفقرة ١٥ من تقرير الامين العام ، أمور تتسم جميعها بأهمية بالغة . ومع ذلك ، فإن وفدي يرى أن "خطة السلام" في فترة ما بعد الجمعية العامة الحالية ينبغي أن تشتمل على تحديد مناطق الخطر التي تهدد الاستقرار على أساس المعايير التالية : أولا ، المناطق التي يحتضر فيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ ثانيا ، المناطق التي يوشك الناس فيها ان يشهدوا ايذاء لحقهم في تقرير المصير وطموحاتهم في الديمقراطية بسبب انتهاك المبدأين الاساسيين أى مبدأي السيادة والاستقلال السياسي ؛ ثالثا ، كتدبير تكميلي لتقوية الجهود السلمية للمنظمة ، ينبغي إنفاذ الدبلوماسية الوقائية من أجل التوفيق .

إن منظومة الامم المتحدة تفتقر إلى آلية مناسبة للتوفيق فيما يبدو ولعل أحوال اليوم وملابساته ، تدعو إلى اجراء دراسة جدية لفكرة إنشاء آلية للتوفيق ، ربما تحت اشراف مجلس الامن أو الجمعية العامة ، آلية من شأنها أن تسهم كثيرا في تعزيز قضية الامن الانساني . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن نستفيد خير استفادة من الاحكام التي سبق ان توخى بها ميثاق الامم المتحدة معالجة القضايا معالجة مناسبة ومن التدابير والوسائل الخاصة لتسوية النزاعات عن طريق أمور منها ، التوفيق ، ونأمل أن تصدر الجمعية العامة في نهاية المناقشة توصيات محددة في هذا الصدد .

رابعا ، أن مبدأى السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية ينبغي أن يشكلا باستمرار الاساس في تصريف العلاقات الدولية . إن تعهد الامين العام باجراء مشاورات دورية بشأن تدابير بناء الثقة مع أطراف المنازعات ، سواء منها المحتملة أو الراهنة أو الماضية ومع المنظمات الاقليمية ، حسبما جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الامين العام ، يمكن أن يلعب دورا هاما في خفض امكانية نشوب الصراعات بين الدول .

إن الصراعات السياسية في البلدان النامية تتسم دائما بتعقيدات مرجعها إلى خصائصها ونزعاتها السياسية . إن سرعة تأثر بعض البلدان النامية بخطر إحتمال تكاثر الصراعات فيما وراء حدودها الطبيعية قد يجعل من الضروري أن تنتهج الامم المتحدة نهجاً موضوعيا حذراً في تناول هذه الحالات المعقدة .

وفي بعض الحالات ، حيث تتضمن الصراعات عوامل تتجاوز الحدود الطبيعية لبلد من البلدان يصبح من المتعذر على ذلك البلد أن يعالج أمرها بصورة مباشرة . ولذلك قد يكون من الضرورى أن تؤدي الامم المتحدة ، بالتعاون مع الترتيبات والمنظمات الاقليمية ، رسالتها في سبيل السلم باستخدام الدبلوماسية الوقائية ومساعي التوفيق وصنع السلام وحفظ السلام .

والترتيبات الاقليمية قد تفيد ليس فقط من الإنذار المبكر ولكن أيضا في حل الصراعات ومنع إنتشارها .

إن فكرة اقامة مشاريع تعاونية مشتركة فيما بين الدول لربطها معاً عن طريق تنمية برامج مشتركة كثيرة ذات فائدة متبادلة ، كما ورد في الفرع "سادسا" من تقرير الامين العام "خطة للسلام" فكرة تستحق التأييد في أغلب الحالات ، ولو أن من الضروري ايلاء اهتمام أكبر للاعتبارات السياسية التي لا تزال تمثل الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المحتمل ، فان حل المشكلات السياسية هو الذي يمهد الطريق لترسيخ مشاريع تقرب بين الامم ، وبيني ضمانات أجدى للسلم والاستقرار .

ومن المهم على حد سواء أن نشير الى الفقرة ٥٨ من تقرير الامين العام التي تركز على أهمية معالجة مشكلة الالغام الارضية التي مازالت عشرات الملايين منها مبعثرة في مناطق القتال الحالية أو السابقة .

إن أفغانستان ، التي خلفّت فيها الحرب التي فرضت عليها لمدة ١٤ عاماً ، أكثر من ١٠ ملايين لغم أرضي ، تعتقد أنه لا يمكن أن يتحقق سلم كامل في أي بلد لا يستطيع سكانه أن يمشوا فوق أرضه بحرية .

اننا نغتنم هذه الفرصة لنوجه انتباه الجمعية العامة الى خطورة تلك المشكلة في أفغانستان . إن عدم كفاية الموارد المالية يعوّق على نحو خطير الجهود الحالية التي تضطلع بها المنظمات المعنية في بلادي . وفي الوقت الذي يعود فيه حوالي ٥ ملايين لاجئ إلى ديارهم ، يقتل أو يجرح المئات من العائدين بسبب الألغام العديدة المبعثرة في الطريق إلى مدنهم وقراهم ، ومن الطبيعي أن تتأثر على نحو كبير الأنشطة الزراعية بسبب الخوف من هذه الألغام الأرضية .

إن انشاء فريق عامل ، كما اقترح وفد الأرجنتين ، يعتبر خطوة ايجابية نحو الشروع في مداولات مفصلة وتحليل دقيق لشتى التوصيات المحددة الواردة في "خطة للسلام" ، وذلك في ضوء أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وبالنسبة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لصنع السلم وحفظ السلام ، لا نزال نعتقد ان جدول الأنصبة المقررة لتمويل تلك العمليات يجب أن يعكس على نحو موضوعي قدره البلدان النامية على الدفع ، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية ذات الموقع الجغرافي السئ .

ويرى وفد بلادي ان هناك عنصرين هامين في تقرير الأمين العام بشأن البند قيد النظر ، وهما التعاون مع الترتيبات الاقليمية ، ودور الجمعية العامة في تحقيق السلم والاستقرار .

وتعتقد دولة أفغانستان الاسلامية أن ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط غير مانع لقيام مجموعة من الدول بمعالجة مسألة تعد صالحة للعمل الاقليمي المفضي إلى الحفاظ على السلم والأمن الاقليميين والدوليين ، بل هو يشجع في واقع الأمر مثل هذه الجهود التعاونية المشتركة .

وقد يكون من المناسب في هذه النقطة أن أشير إلى فائدة الاجتماعات والمؤتمرات الاقليمية التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة ، باعتبارها وسيلة مؤقتة لتخفيف التوترات ومنع تفشي عدم الاستقرار ، وبصفة خاصة في آسيا التي لا تتمتع دولها الأعضاء بالترتيبات الاقليمية المناظرة لما هو قائم في افريقيا وأمريكا اللاتينية .

إنني أقول هذا دون مساس بالدور السلمي الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي ستواصل العمل كمنظمة دون اقليمية .

ونظرا للأهمية التاريخية والاستراتيجية لأفغانستان وللتغيرات الجغرافية - السياسية الهائلة التي حدثت أخيراً حولها نتيجة لانهيار الشيوعية وما تلا ذلك من ظهور دول مستقلة - ترتبط أفغانستان بعدد كبير منها بأواصر دينية وثقافية ولغوية وعرقية وتاريخية ، فاننا نعتقد أن سلم أفغانستان وأمنها لهما تأثير ايجابي مباشر على السلم والاستقرار في تلك البلدان وفي المنطقة كلها . إن استمرار عدم الاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة يمكن أن يؤثر على نحو خطير على السلم والاستقرار العالميين .

لقد ذكر إقبال شاعر شبه القارة الكبير ما يلي :

"إن جوهر آسيا خليط متحرك والأمة الأفغانية هي قلب ذلك المزيج

ففي هدوئها سلم لآسيا

وفي تعكير صفوها اضطراب بالغ لآسيا".

ويتطلع وفدي إلى أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها عن اتخاذ خطوات فعالة لضمان السلم والاستقرار في آسيا .

ووفقا لميثاق منظمتنا تملك الجمعية العامة باعتبارها محفلا عالميا ، امكانيات كبيرة لحل المنازعات الاقليمية وتعزيز الاستقرار الاقليمي والسياسي ، مما تترتب عليه عواقب مباشرة على الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين . وهذه الامكانيات لم تستغل بعد .

اننا نوافق على ما ورد في الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين العام "خطة للسلام" بانه من الضروري تشجيع جميع الدول الأعضاء على الاستعانة بالجمعية العامة بغية ممارسة تأثير أكبر في منع أو احتواء الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين . إلا أننا نعتقد انه ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ زمام المبادرة فتكون هي البادئة وذلك بايفادها ببعثات خاصة للسعي إلى السلم والاستقرار في الحالات المضطربة ، ونعتقد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تؤيد هذه المبادرات .

ويأمل وفد بلادي أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، تحت رئاسة السيد ستويان غانيف ، زمام المبادرة في الشروع في اتخاذ اجراءات حاسمة ومحددة بغية الاستخدام الكامل للدور الذي عهد به الميثاق للجمعية العامة وذلك لصالح الملايين من الابرياء في جميع أنحاء العالم ، الذين يعيشون في مناطق لم يتحقق فيها بعد السلم والاستقرار ، وحتى يمكن احتواء مجالات الصراع التي قد تؤدى الى زعزعة الاستقرار الاقليمي .

وفي الختام ، يسعد وفد بلادي أن يسهم في أي إجراء تتخذه الجمعية العامة لزيادة الآمال في تحقيق الأمن والرخاء والسلامة في المناطق المضطربة في العالم ، تلك المناطق الفاقدة الآن للأمل في غد أفضل أو في قيام بيئة أكثر أمنا وسلاما ، أو في أن تعيش الأجيال القادمة في ظلال السلم والرخاء .

السيد فيهور (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة كثيرا ما تقتبس هي " "نحن شعوب الأمم المتحدة" . ولكن ، في حين أن الميثاق مهتم اهتماما كبيرا بالشعوب وبحياتها وبتطلعاتها ، فإنه ينص بصراحة في المادة الثانية :

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".

وبالتالي ، فإن الميثاق ينصب أساسا على التفاعل بين دول قومية .

واليوم ، فإن العالم الذي تغير ، ولا يزال يتغير بسرعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مجال السلم والأمن الدوليين أصبح يتطلب نظرة جديدة على الميثاق ، وعلى الطرق التي تعمل بها الأمم المتحدة وتتصدى بها للأحداث . ولذا ، فإننا ، شأننا شأن الآخرين ، نرحب بتقرير الأمين العام الهام المعنون "خطة للسلام" ونسجل اهتمامنا الكبير به وتقديرنا البالغ لما يتسم به من رُؤيا وبُعد النظر .

عندما تكلم ممثل اندونيسيا باسم بلدان عدم الانحياز ، عبر ببراعة عن بعض آراء بلدي ، ونغتنم هذه الفرصة الآن لنتوسع في شرح بعض آرائنا المحددة بشأن هذا التقرير الهام للغاية وبشأن اقتراحاته البعيدة الأثر .

تتطلب بعض القضايا التي أثارها التقرير تفكيرا ودراسة متأنيين ، لا سيما على ضوء الموازنة الحساسة بين حقوق الشعوب من جهة ، وحقوق وواجبات والتزامات الدول القومية من جهة أخرى .

إن الديمقراطية داخل كل أمة ، وفيما بين الأمم ، أساس سليم للتنمية ولتعزيز السلم والتقدم الاجتماعي في العالم . لقد شهدنا جميعا موجة ديمقراطية تعم المعمورة . بيد أن موجة الديمقراطية قد يثبت أنها خادعة إذا لم يتم كذلك إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الحالية بين الأمم ، وإذا لم تعكس هذه العلاقات تساوي السيادة المتوخى في الميثاق .

إن لكل بلد مصلحة في السلم والأمن الدوليين ، ويتحمل كل بلد مسؤولية المساعدة في تعزيز وإعلاء السلم والأمن الدوليين . ويصدق هذا على جميع البلدان ، بغض النظر عن كونها كبيرة وثرية أو صغيرة وفي وضع اقتصادي أدنى . اننا من بين البلدان التي تعتقد أنه لا يصح للديمقراطية الدولية أن تتخذ مجموعة صغيرة من البلدان جميع القرارات الرئيسية المتعلقة بسلم وأمن المجتمع الدولي بأسره . فكيف يمكن أن تتخذ هذه القرارات لنساندها جميعا دون أن تستفيد من آراء جميع أعضاء المجتمع الدولي ، ومن اسهاماتهم المحتملة الاخرى ؟

إن لكل منا آراء يقدمها . ولكل منا قدرات يمكن ، وينبغي ، الاستفادة منها في الجهود الرامية إلى تطوير السلم والأمن الدوليين . إن لكل منا قيمه وتصوراته ووجهات نظره التي يجب أن نؤخذ في الحسبان قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ولذا نتفق مع ملاحظة الامين العام الهامة للغاية بأن الديمقراطية داخل إطار أسرة الامم تتطلب :

"... أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول ، كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة". (A/47/277 ، الفقرة ٨٢)

من القضايا الهامة جدا لبلدي احترام حقوق الانسان والكرامة والمساواة لجميع البشر . وبالنسبة لنا ، تشمل حقوق الانسان كلا من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إن هذه الحقوق جميعا حقوق هامة جدا وتشكل كلا واحدا لا يتجزأ ويعتمد كل منها على الآخر . إننا نرى في الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصرا رئيسيا من عناصر حقوق الانسان . وهكذا ، يحزننا أن نرى تناول حقوق الانسان على أساس انتقائي على حساب الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية . نود أن نرى الحذر الشديد يمارس في صدد تأييد الاقتراحات التي تسمح بتدخل البلدان المتقدمة النمو تدخلا مكشوفا في شؤون بلدان نامية للنهوض انتقائيا بجوانب معينة من حقوق الانسان . ففي المحصلة النهائية أين هو ، البلد ، سواء كان متقدم النمو أو ناميا ، الذي يستطيع الادعاء بأن صفحته بيضاء ناصعة

مما يعطيه الحصانة من التمحيص ، بل حتى من مجرد الانتقاد ، من جانب الآخرين ، اذا كان الامر متعلقا بكل بعد من أبعاد حقوق الانسان ؟

بالتاكيد ، نحن نوافق على أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج وهو يشاهد انتشار أنماط إساءة حقوق الانسان انتشارا واسعا . إننا لا نريد أن نرى الابرياء وقد أصبحوا ضحايا بل نشاهد في بعض الاحيان هويتهم تمحى من الوجود . بيد أنه يتعين علينا أن نحترم حكم القانون ، حتى ونحن نطور ونعزز قانونا دوليا لحقوق الانسان ؛ فلا يمكننا أن نشارك في التعدي انتقائيا على سيادة بعض الدول في حين أننا لا نمس سيادة دول أخرى . إن للعديد من المقترحات في هذا المجال قيمتها . إلا أنها لا يمكن أن تكتسب قبولا دوليا واسع النطاق إلا إذا كانت عامة في طبيعتها وغير تمييزية ، ويمكن تطبيق أحكامها تطبيقا موضوعيا في جميع الحالات .

إن جميع الامم الممثلة هنا تدرك إدراكا جيدا السبب التاريخي الذي يجعل البلدان النامية ، لا سيما البلدان التي استقلت مؤخرا ، تتوخى الحظر عندما يتعلق الامر بالاقتراحات التي قد ترى فيها مساسا بسيادتها الوطنية . لقد ابتدأ البعض الآن يتكلم عن وضع بعض القيود على السيادة الوطنية بوصف ذلك تدرجا طبيعيا في التطور السياسي والاجتماعي للبشرية . وبالنسبة لنا ، نحن الذين خضنا كفاحا لاستعادة هويتنا القانونية والسياسية والثقافية ، قد يكون من السابق لأوانه اقتراح إمكانية الحد من سيادتنا الوطنية الغالية جدا علينا . ويصدق هذا القول بصورة خاصة عندما نرى أن الكثير جدا من المظالم التاريخية للبلدان النامية لا يطرح حتى للبحث ، ناهيك عن حله .

في المحصلة الاخيرة ، نحن نؤيد "خطة للسلام" . إلا أننا نشعر أنه ينبغي الحرص على أخذ رأي كل دولة ، وأنه ينبغي لنا أن نحلل وندرس بعناية الاثر المحتمل للاحكام التي قد تعتبر منطوية على احتمال الحد من السيادة الوطنية .

ومن ثم نحن نضم صوتنا إلى الأصوات التي اقترحت إنشاء فريق عامل لدراسة التقرير . إذ نرى من المناسب اسناد مهمة النظر التفصيلي فيه إلى فريق يمنح هذه الولاية المحددة . وبذلك نولي الموضوع الأهمية التي يستحقها .

وختاما ، فإننا نعتبر "خطة للسلام" مساهمة قيّمة جدا ، ونحن نتطلع إلى اسهامنا في العملية التي ستتطور بها الأفكار الواردة في التقرير بحيث تتحول إلى أدوات مفيدة في تنمية وتطوير السلم والأمن الدوليين لصالح جميع البلدان والشعوب في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠